دليل بلدة عزون (وتضم تجمعي عسلة وعزبة الطبيب)

إعداد

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس
أريج

بتمويل من

التعاون الاسباني

2013

شكر وعرفان

يتقدم معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) بالشكر والتقدير من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) لتمويلها هذا المشروع.

كما يتقدم المعهد بالشكر الجزيل إلى المسؤولين الفلسطينيين في الوزارات، والمحليات، ومجالس الخدمات المشتركة، واللجان والمجالس القروية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لما قدموه من مساعدة وتعاون مع فريق البحث خلال عملية جمع البيانات.

أريج أيضا تخص بالشكر جميع الموظفين الذين عملوا طوال العام الماضي من أجل إنجاز هذا العمل الذي يهدف إلى خدمة المجتمع الفلسطيني.

مقدمة

هذا الكتيّب هو جزء من سلسلة كتيبات تحتوي على معلومات شاملة عن التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية جاءت سلسلة الكتيبات هذه نتيجة لدراسة شاملة لجميع التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية بهدف توثيق الأوضاع المعيشية في المحافظة، وإعداد الخطط التنموية للمساعدة في تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، من خلال تنفيذ مشروع "دراسة التجمعات السكانية وتقييم الاحتياجات التطويرية "، الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج)، والممول من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID).

يهدف المشروع إلى دراسة وتحليل وتوثيق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، ووفرة الموارد الطبيعية، والبشرية، والبيئية، والقيود الحالية المفروضة، وتقييم الاحتياجات التطويرية لتنمية المناطق الريفية والمهمشة في محافظة قلقيلية. والتي على أساسها يمكن صياغة البرامج والأنشطة، وإعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية اللازمة للتخفيف من أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بالمياه، والبيئة، والزراعة.

يمكن الاطلاع على جميع أدلة التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الالكتروني التالي: http://vprofile.arij.org/.

المحتويات

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية..... 4
نبذة تاريخية..... 5
الأماكن الدينية والأثرية..... 6
السكان..... 8
قطاع التعليم..... 8
قطاع الصحة..... 10
الأنشطة الاقتصادية..... 10
قطاع المؤسسات والخدمات..... 15
البنية التحتية والمصادر الطبيعية..... 15
الأوضاع البيئية..... 17
أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي..... 18
الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في البلدة..... 29
الأولويات والاحتياجات التطويرية للبلدة..... 31
المراجع..... 32

دليل بلدة عزون (تضم تجمعي عسلة وعزبة الطبيب)[1]

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية

بلدة عزون (تضم تجمعي عسلة وعزبة الطبيب)، هي إحدى بلدات محافظة قلقيلية، وتقع غرب مدينة قلقيلية، وعلى بعد يتراوح ما بين 7-9 كم هوائي (المسافة الأفقية بين مركز البلدة ومركز مدينة قلقيلية). يحدها من الشرق كفر لاقف، ووادي قانا، ومن الجنوب كفر ثلث، ومن الغرب النبي الياس، ومن الشمال جيوس وخربة صير (وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013) (أنظر الخريطة رقم 1).

خريطة 1: موقع وحدود البلدة

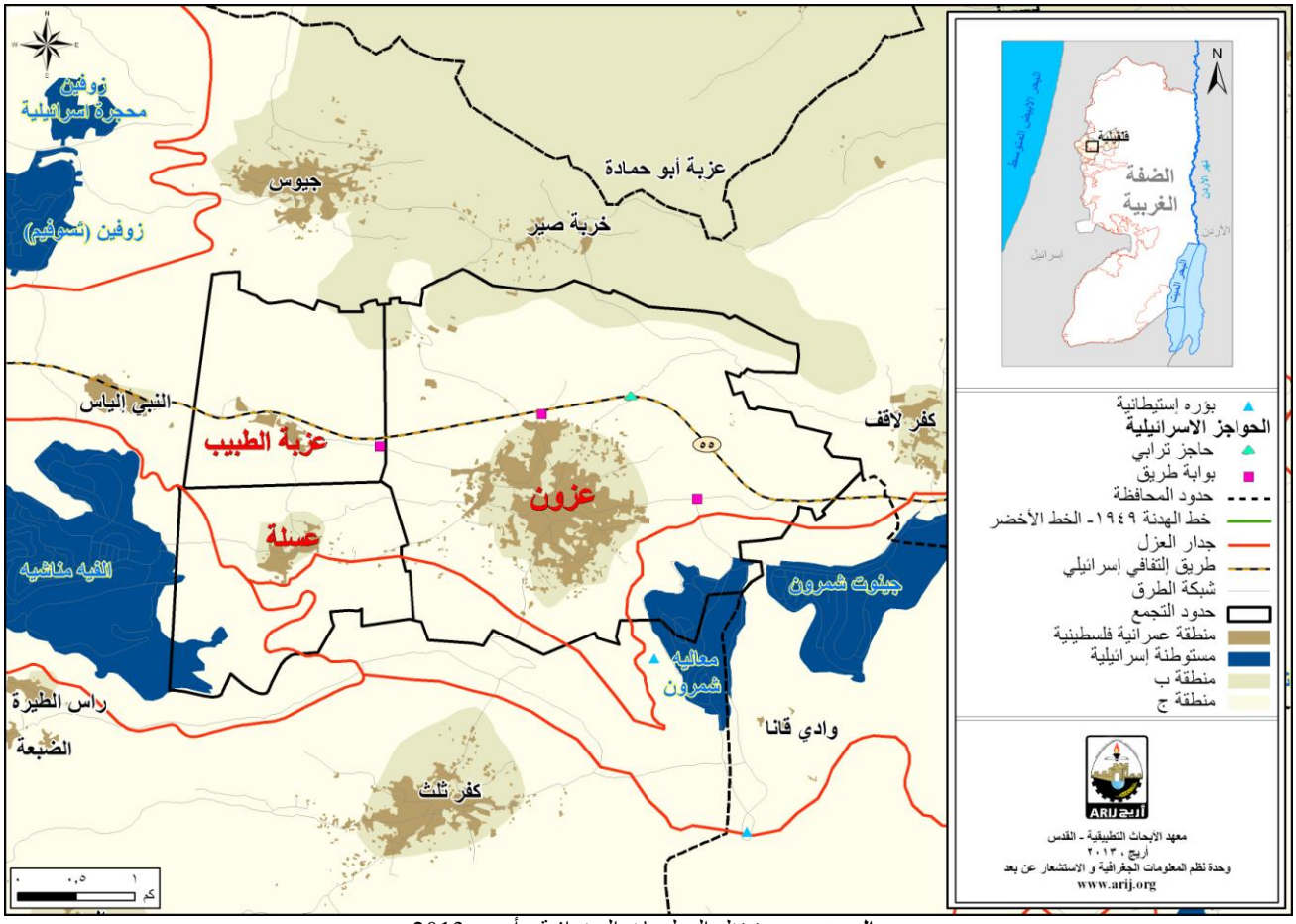

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

تقع البلدة على ارتفاع يتراوح ما بين 226- 244 مترا فوق سطح البحر، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 587-589 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 19 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 62% (وحدة نظم المعلومات الجغرافية– أريج، 2013).

حتى العام 2012، أشرف على تجمعي عسلة وعزبة الطبيب لجنة مشاريع، والتي تم دمجها في عام 2012 مع التجمع الأكبر وهو تجمع عزون وكان ذلك من خلال قرار اتخذ من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني ووزارة الحكم المحلي في عام 2012. وعليه أصبح تجمعي عسلة وعزبة الطبيب تحت إدارة مجلس بلدي واحد وهو مجلس بلدي عزون.

[1] تشمل المعلومات المذكورة في هذا الدليل معلومات بلدة عزون وتجمعي عسلة وعزبة الطبيب؛ بناءا على قرار الحكم المحلي لدمج بلدة عزون مع تجمعي عسلة وعزبة الطبيب في عام 2012.

لقد تم اعتماد تصنيف حدود المناطق السكانية في هذا الدليل على التقسيم الإداري للتجمعات الفلسطينية بحسب السلطة الوطنية الفلسطينية . وقد تم تطوير هذا التقسيم الإداري للتجمعات الفلسطينية من قبل كل من؛ وزارة التخطيط، وزارة الحكم المحلي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ولجنة الانتخابات المركزية بطريقة تنسجم مع الواقع الفلسطيني.

تم تأسيس مجلس بلدي في بلدة عزون عام 1996 م، ويتكون المجلس الحالي من 11 عضوا، تم تعيينهم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، كما يعمل في المجلس 37 موظف، ويوجد للمجلس مقر دائم ملك، ويقع ضمن مجلس الخدمات المشترك الأوسط. كما يمتلك المجلس سيارتين لجمع النفايات، بالإضافة إلى سيارة بيك أب، وباجر (مجلس بلدي عزون، 2012).

ومن مسؤوليات المجلس البلدي التي يقوم بها (مجلس بلدي عزون، 2012)، ما يلي:

- تركيب شبكة مياه الشرب وصيانتها.
- تركيب وصيانة شبكة الكهرباء والمولدات.
- جمع نفايات، تنظيف الشوارع، شق وتأهيل وتعبيد الطرق.
- تنظيم عملية البناء وإصدار الرخص.
- توفير مقرات للخدمات الحكومية.
- حماية الأملاك الحكومية.
- حماية المواقع التاريخية والأثرية.
- عمل مشاريع ودراسات.
- توفير سيارة اطفائية.
- توفير سيارة إسعاف.
- توفير وسائل مواصلات.
- توفير رياض للأطفال.
- توفير جزء من شبكة الصرف الصحي.

نبذة تاريخية

سميت بلدة عزون في بداية الأمر "عين العز" لكثرة الأشجار المثمرة والمنتشرة فيها، وبعد ذلك حرفت إلى عزون. وتعود تسمية عسلة بهذا الاسم لأنها كانت مشهورة بإنتاج الدبس المأخوذ من العنب، وعزبة الطبيب سميت بهذا الاسم نسبة إلى جد عائلة الطبيب الملقب بهذا الاسم، ومن الجدير ذكره أن عزبة الطبيب تضم منطقة محطة حسين منصور. ويعود تاريخ إنشاء التجمع الحالي إلى عام 1187 م. ويعود أصل سكان بلدة عزون إلى بلاد الحجاز، ومنطقة قيصر (1948 م) (مجلس بلدي عزون، 2012) (أنظر الصورة رقم 1).

صورة 1: منظر من البلدة

الأماكن الدينية والأثرية

يوجد في البلدة تسعة مساجد، هم: مسجد عزون الكبير، المسجد القديم، مسجد حذيفة بن اليمان، مسجد صلاح الدين، مسجد عمر بن الخطاب، مسجد المنصور، مسجد الصحابة، مسجد عسلة القديم، ومسجد عزبة الطبيب. أما بالنسبة للأماكن التاريخية والأثرية المشهورة في البلدة، منها: دار الصلاح، قبور الشهداء وموقع برشونة الأثري (مجلس بلدي عزون، 2012) (أنظر الخريطة رقم 2).

خريطة 2: المواقع الرئيسة في البلدة

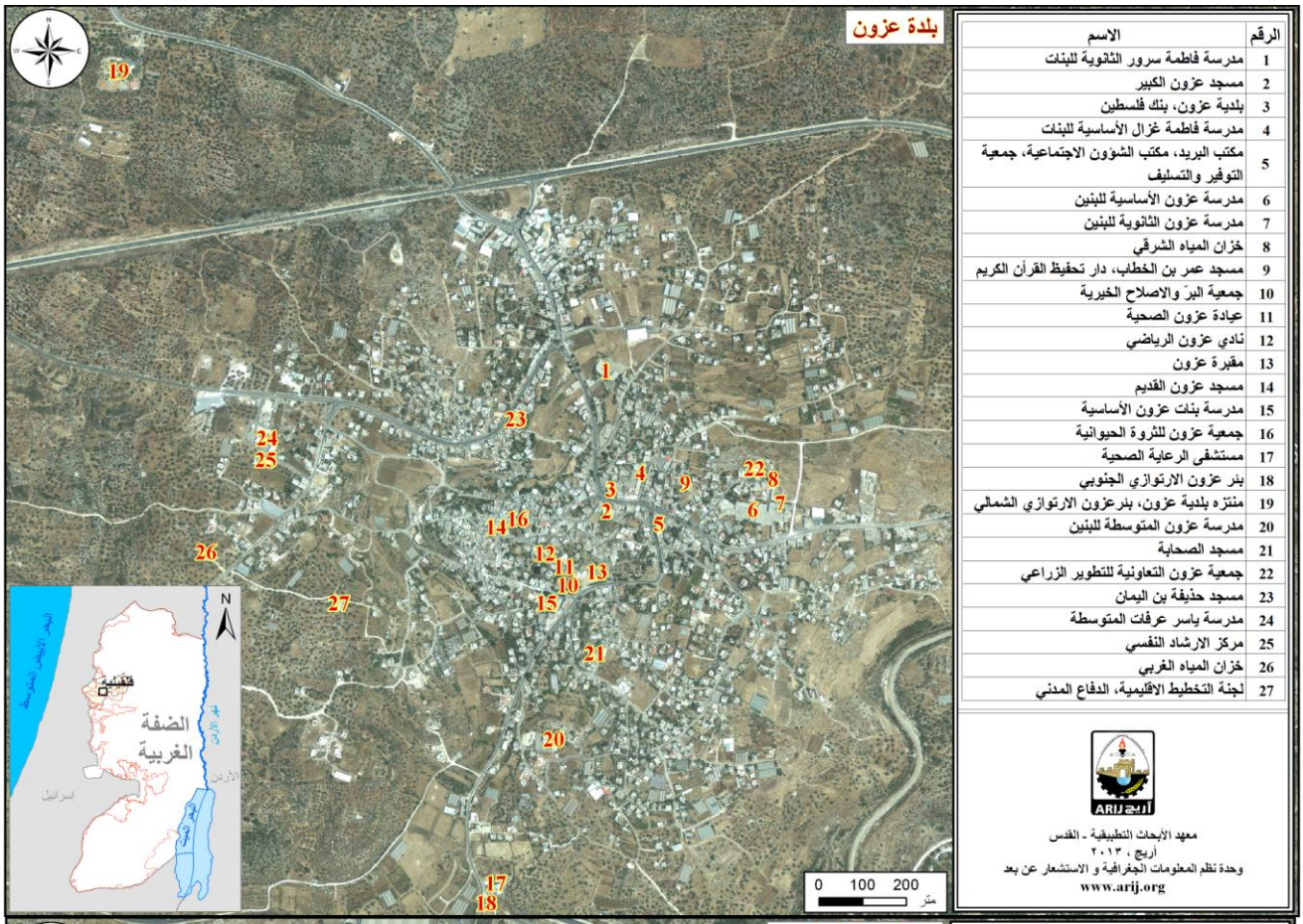

الرقم	الاسم
1	مدرسة فاطمة سرور الثانوية للبنات
2	مسجد عزون الكبير
3	بلدية عزون، بنك فلسطين
4	مدرسة فاطمة غزال الأساسية للبنات
5	مكتب البريد، مكتب الشؤون الاجتماعية، جمعية التوفير والتسليف
6	مدرسة عزون الأساسية للبنين
7	مدرسة عزون الثانوية للبنين
8	خزان المياه الشرقي
9	مسجد عمر بن الخطاب، دار تحفيظ القرآن الكريم
10	جمعية البرّ والاصلاح الخيرية
11	عيادة عزون الصحية
12	نادي عزون الرياضي
13	مقبرة عزون
14	مسجد عزون القديم
15	مدرسة بنات عزون الأساسية
16	جمعية عزون للثروة الحيوانية
17	مستشفى الرعاية الصحية
18	بئر عزون الارتوازي الجنوبي
19	منتزه بلدية عزون، بئرعزون الارتوازي الشمالي
20	مدرسة عزون المتوسطة للبنين
21	مسجد الصحابة
22	جمعية عزون التعاونية للتطوير الزراعي
23	مسجد حذيفة بن اليمان
24	مدرسة ياسر عرفات المتوسطة
25	مركز الارشاد النفسي
26	خزان المياه الغربي
27	لجنة التخطيط الاقليمية، الدفاع المدني

معهد الأبحاث التطبيقية - القدس
أريج ، ٢٠١٣
وحدة نظم المعلومات الجغرافية و الاستشعار عن بعد
www.arij.org

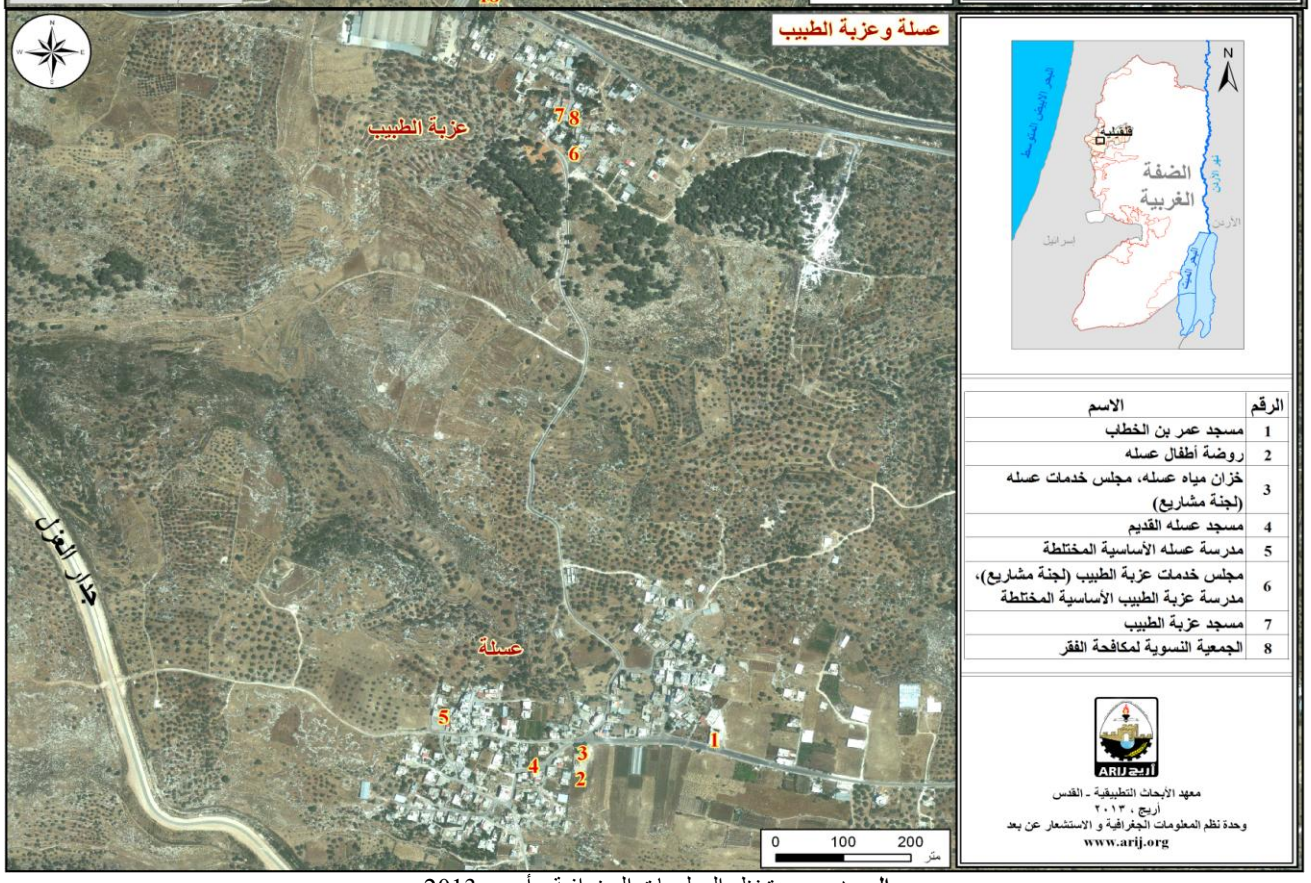

الرقم	الاسم
1	مسجد عمر بن الخطاب
2	روضة أطفال عسله
3	خزان مياه عسله، مجلس خدمات عسله (لجنة مشاريع)
4	مسجد عسله القديم
5	مدرسة عسله الأساسية المختلطة
6	مجلس خدمات عزبة الطبيب (لجنة مشاريع)، مدرسة عزبة الطبيب الأساسية المختلطة
7	مسجد عزبة الطبيب
8	الجمعية النسوية لمكافحة الفقر

معهد الأبحاث التطبيقية - القدس
أريج ، ٢٠١٣
وحدة نظم المعلومات الجغرافية و الاستشعار عن بعد
www.arij.org

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

السكان

بين التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007، أن عدد سكان البلدة بلغ 8,650 نسمة، منهم 4,469 نسمة من الذكور، و4,181 نسمة من الإناث، ويبلغ عدد الأسر 1,486 أسرة، وعدد الوحدات السكنية 1,621 وحدة.

الفئات العمرية والجنس

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن، أن توزيع الفئات العمرية في البلدة لعام 2007، كان كما يلي: 43.1% ضمن الفئة العمرية أقل من 15 عاما، 52.8% ضمن الفئة العمرية 15- 64 عاما، و3.4% ضمن الفئة العمرية 65 عاما فما فوق. كما أظهرت البيانات أن نسبة الذكور للإناث في البلدة، هي 100:106.9، أي أن نسبة الذكور 51.7%، ونسبة الإناث 48.3%.

العائلات

يتألف سكان البلدة من عدة عائلات، وهي: عائلة عدوان، عائلة رضوان، عائلة سليم، عائلة حسين، عائلة سويدان، عائلة أبو هنية، عائلة عودة، عائلة هوشة، عائلة طبيب، عائلة سليمان، عائلة راضي، عائلة مسعود، وعائلة أبو دية (مجلس بلدي عزون، 2012).

الهجرة

بين المسح الميداني الذي قام به معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) في البلدة، أن هناك 25 شخصا قد هاجروا أو تركوا التجمع منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000 (مجلس بلدي عزون، 2012).

قطاع التعليم

بلغت نسبة الأمية لدى سكان البلدة عام 2007، حوالي 5.4%، وقد شكلت نسبة الإناث منها 86%. ومن مجموع السكان المتعلمين، كان هناك 12.5% يستطيعون القراءة والكتابة، 25.1% انهوا دراستهم الابتدائية، 26.3% انهوا دراستهم الإعدادية، 18.9% انهوا دراستهم الثانوية، و11.7% انهوا دراستهم العليا. الجدول رقم 1، يبين المستوى التعليمي في البلدة، حسب الجنس والتحصيل العلمي لعام 2007.

جدول 1: سكان البلدة (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والتحصيل العلمي، 2007

الجنس	أمي	يعرف القراءة والكتابة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراة	غير مبين	المجموع
ذكور	46	385	828	877	646	166	235	3	18	4	1	**3,209**
إناث	284	386	719	742	520	97	191	4	5	0	2	**2,950**
المجموع	**330**	**771**	**1,547**	**1,619**	**1,166**	**263**	**426**	**7**	**23**	**4**	**3**	**6,159**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

أما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم الأساسية والثانوية في البلدة في العام الدراسي 2012/2011، فيوجد في البلدة تسعة مدارس حكومية ومدرسة خاصة، تشرف عليهم وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية (مديرية التربية والتعليم- قلقيلية، 2012) (انظر الجدول رقم 2).

جدول 2: توزيع المدارس في البلدة حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة للعام الدراسي 2012/2011

اسم المدرسة	الجهة المشرفة	نوع المدرسة
مدرسة ذكور عزون الثانوية	حكومية	ذكور
مدرسة بنات فاطمة سرور الثانوية	حكومية	إناث
مدرسة ذكور عزون الأساسية	حكومية	ذكور
مدرسة بنات عزون الأساسية	حكومية	إناث
مدرسة بنات فاطمة غزال الأساسية	حكومية	إناث
مدرسة ذكور الشهيد ياسر عرفات الأساسية	حكومية	ذكور
مدرسة ذكور عزون المتوسطة	حكومية	ذكور
مدرسة الإيمان الأساسية الخاصة	خاصة	مختلطة
مدرسة عسلة الأساسية المختلطة	حكومية	مختلطة
مدرسة عزبة الطبيب الأساسية المختلطة	حكومية	مختلطة

المصدر: مديرية التربية والتعليم، 2012.

يبلغ عدد الصفوف الدراسية في البلدة 107 صفّا، وعدد الطلاب 2,968 طالبا وطالبة، وعدد المعلمين 173 معلما ومعلمة (مديرية التربية والتعليم- قلقيلية، 2012). وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل عدد الطلاب لكل معلم في مدارس البلدة يبلغ 17 طالبا وطالبة، وتبلغ الكثافة الصفية 28 طالبا وطالبة في كل صف (مديرية التربية والتعليم، 2012).

كما يوجد في البلدة خمسة روضات للأطفال تشرف عليهم جهة خاصة. الجدول رقم 3، يوضح توزيع رياض الأطفال في البلدة، حسب الجهة المشرفة والاسم.

جدول 3: توزيع رياض الأطفال في البلدة حسب الاسم والجهة المشرفة

اسم الروضة	عدد الصفوف	عدد المعلمين	الجهة المشرفة
روضة أطفال النهضة	3	4	جهة خاصة
روضة جمعية البر والإصلاح الخيرية	3	3	جهة خاصة
روضة براعم الإيمان	4	5	جهة خاصة
روضة الرشيد	2	3	جهة خاصة
روضة أطفال عسلة	2	3	جهة خاصة

المصدر: مديرية التربية والتعليم، 2012

يواجه قطاع التعليم في البلدة بعض العقبات والمشاكل (مجلس بلدي عزون، 2012)، منها:

- نقص الغرف الصفية في المدارس الأساسية.
- عدم كفاية الساحات والملاعب في المدارس.
- عدم توفر الأجهزة والمعدات اللازمة للتعليم.
- نقص الأنشطة اللامنهجية لصقل شخصية الطالب.
- عدم ملائمة بعض المناهج للطلاب.
- عدم توفر باص خاص لنقل الطلاب من تجمع عسلة إلى مدارس بلدة عزون.
- تعرض بعض المدارس في البلدة لمضايقات قوات الاحتلال والمستوطنين من خلال وجود حواجز دائمة وطيارة وعدم المقدرة للوصول إلى المدارس بسهولة، منها: مدرسة الشهيد ياسر عرفات الأساسية ومدرسة ذكور عزون الثانوية وغيرها.

قطاع الصحة

يتوفر في البلدة عدة مرافق صحية، حيث يوجد مركز الشهيد عمر القاسم التخصصي، عيادة طبيب عام حكومية، مختبر تحاليل طبية حكومي، مركز أمومة وطفولة حكومي، وصيدلية حكومية، بالإضافة إلى توفر سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر. وفي حال عدم توفر الخدمات الصحية المطلوبة في البلدة فإن المرضى يتوجهون إلى مستشفى درويش نزال في مدينة قلقيلية، حيث يبعد عن البلدة ما حوالي 11 كم، أو التوجه إلى مديرية صحة قلقيلية، أو التوجه إلى مستشفى الوكالة في مدينة قلقيلية (مجلس بلدي عزون، 2012).

يواجه قطاع الصحة في البلدة الكثير من المشاكل والعقبات (مجلس بلدي عزون، 2012)، أهمها:

- عدم توفر عيادات تخصصية.
- عدم توفر عيادات حكومية مختصة مثل عيادة سكري، عيادة تغذية،.....الخ.
- عدم توفر الكثير من الأدوية في الصيدلية.
- عدم ملائمة وكفاية المبنى لتقديم الخدمات الصحية.
- عدم توفر مركز أشعة.

الأنشطة الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد في البلدة على عدة قطاعات، أهمها قطاع الزراعة حيث يستوعب 56% من القوى العاملة (مجلس بلدي عزون، 2012) (انظر الشكل رقم 1).

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي قام به معهد أريج في سنة 2012 بهدف تحقيق الدراسة الحالية، بأن توزيع الأيدي العاملة حسب النشاط الاقتصادي في البلدة، كما يلي:

- قطاع الزراعة، ويشكل 56% من الأيدي العاملة.
- قطاع الموظفين، ويشكل 21% من الأيدي العاملة.
- سوق العمل الإسرائيلي، ويشكل 12% من الأيدي العاملة.
- قطاع التجارة، ويشكل 6% من الأيدي العاملة.
- قطاع الخدمات، ويشكل 3% من الأيدي العاملة.
- قطاع الصناعة، ويشكل 2% من الأيدي العاملة.

شكل 1: توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في البلدة

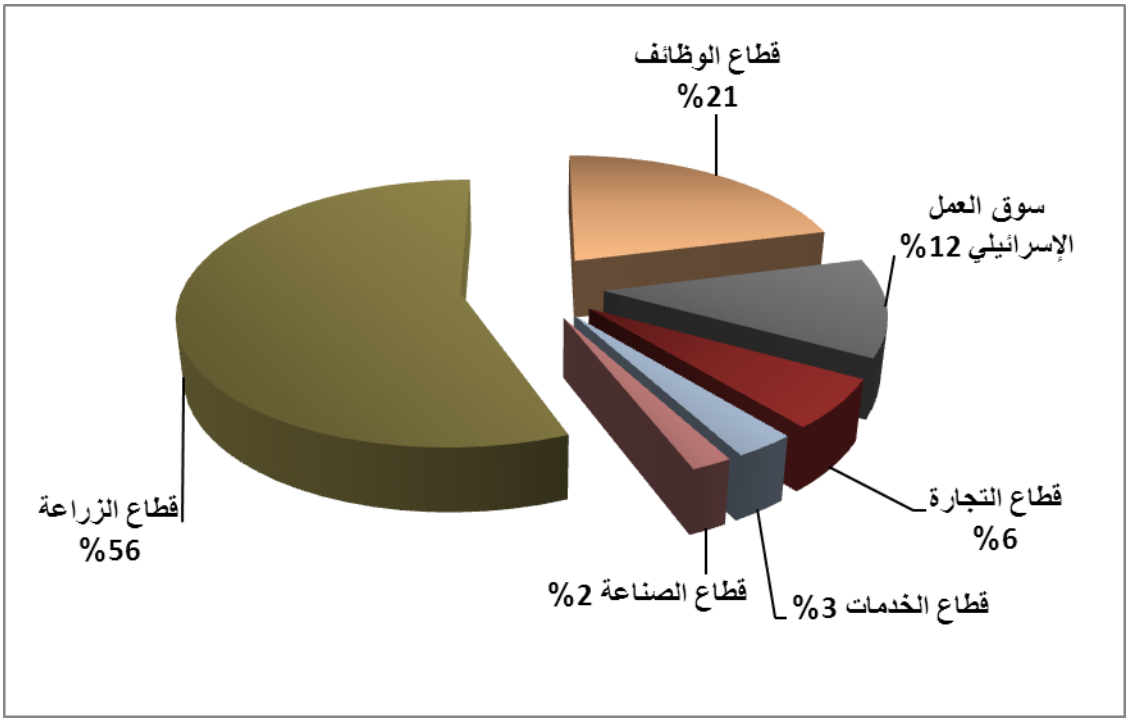

المصدر: مجلس بلدي عزون، 2012

أما من حيث المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والتجارية، فيوجد في البلدة 77 بقاله، 5 مخابز، 4 ملاحم، 7 بقالات لبيع الخضار والفواكه، 21 محل لتقديم الصناعات المهنية، 23 محل لتقديم الخدمات العامة، 4 مناشير للحجر، 3 معصرة زيتون، محل واحد لبيع الأدوات الزراعية، مشتل زراعي، 4 مشاغل خياطة (مجلس بلدي عزون، 2012).

وقد وصلت نسبة البطالة في البلدة إلى 39%. وقد تبين أن الفئة الاجتماعية الأكثر تضررا في البلدة نتيجة الإجراءات الإسرائيلية (مجلس بلدي عزون، 2012)، هي على النحو التالي:

- قطاع الزراعة.
- سوق العمل الإسرائيلي.
- قطاع التجارة.
- قطاع الصناعة.
- قطاع الخدمات.

القوى العاملة

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007، أن هناك 32.4% من السكان كانوا نشيطين اقتصاديا (منهم 82.6% يعملون). وكان هناك 67.4% من السكان غير نشيطين اقتصاديا (منهم 58.7% من الطلاب، 30.2% من المتفرغين لأعمال المنزل) (انظر الجدول رقم 4).

جدول 4: سكان البلدة (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوى العمل، 2007.

الجنس	نشيطون اقتصاديا				غير نشيطين اقتصاديا						غير مبين	المجموع
	يعمل	عاطل عن العمل (سبق له العمل)	عاطل عن العمل (لم يسبق له العمل)	المجموع	طالب متفرغ للدراسة	متفرغ لأعمال المنزل	عاجز عن العمل	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	أخرى	المجموع		
ذكور	1,387	129	176	**1,692**	1,246	2	154	37	71	**1,510**	7	**3,209**
إناث	262	11	29	**302**	1,192	1,251	169	10	20	**2,642**	6	**2,950**
المجموع	**1,649**	**140**	**205**	**1,994**	**2,438**	**1,253**	**323**	**47**	**91**	**4,152**	**13**	**6,159**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

قطاع الزراعة

تبلغ مساحة البلدة حوالي 14,902 دونما، منها 10,871 دونم هي أراض قابلة للزراعة و1,028 دونما أراض سكنية (انظر الجدول رقم 5، وخريطة رقم 3).

جدول 5: استعمالات الأراضي في البلدة (المساحة بالدونم)

المساحة الكلية	مساحة الأراضي السكنية	مساحة الأراضي الزراعية (10,871)				برك مائية	الغابات الحرجية	الأراضي المفتوحة	مساحة المناطق الصناعية والتجارية	مساحة المستوطنات والقواعد العسكرية	مقبرة
		زراعات دائمة	بيوت بلاستيكية	المراعي	زراعات موسمية						
14,902	1,028	8,491	70	710	1,600	0	582	1,841	90	485	7

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

خريطة 3: استعمالات الأراضي في البلدة

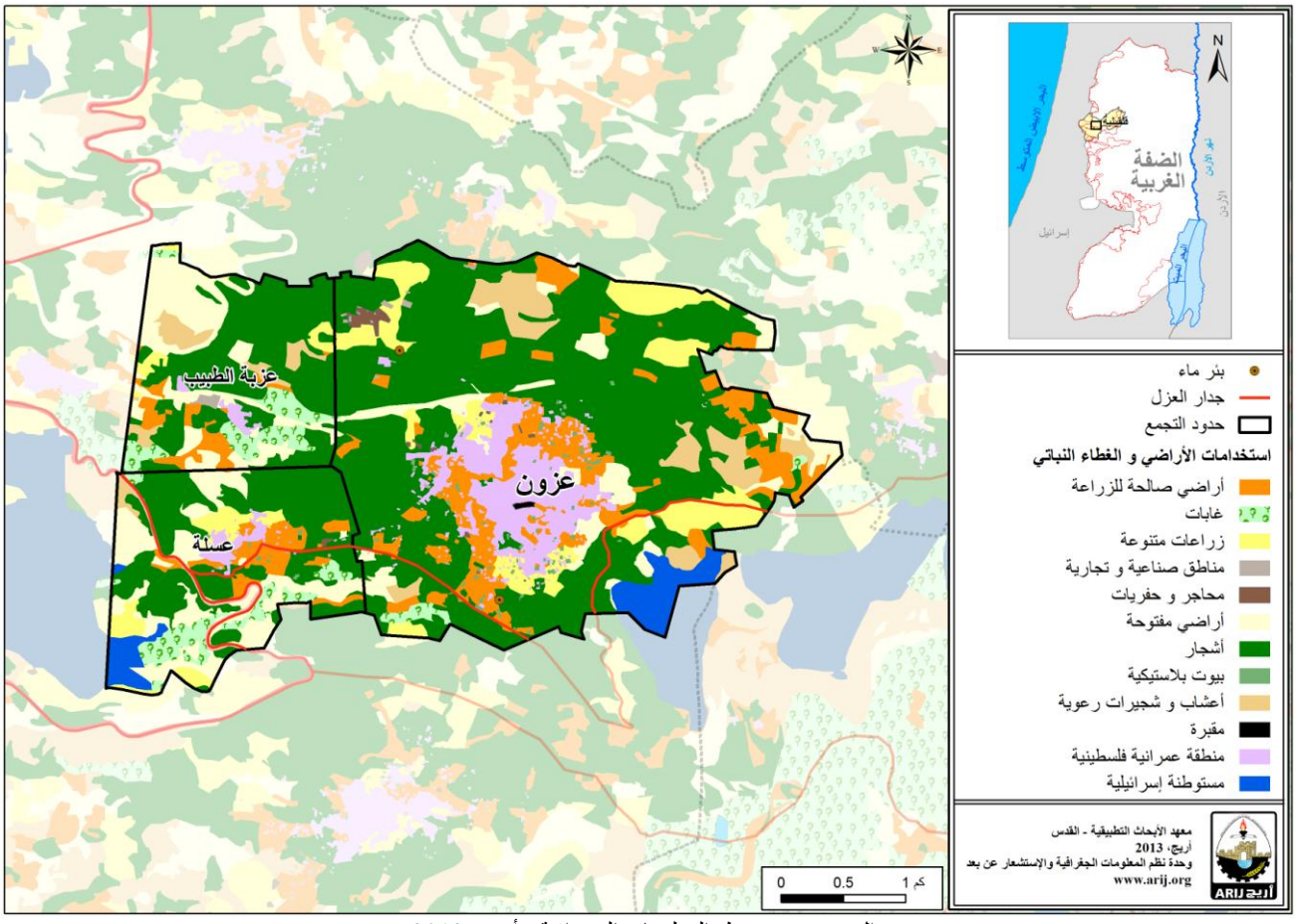

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

الجدول رقم 6، يبين الأنواع المختلفة من الخضراوات البعلية والمروية المكشوفة في البلدة. ويعتبر الملفوف الأبيض والفقوس والفول الأخضر أكثر الأنواع زراعة في البلدة. ، كما ويوجد في البلدة 192 دونما من البيوت البلاستيكية مزروع معظمها بالخيار

جدول 6: مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات البعلية والمروية المكشوفة، في البلدة (المساحة بالدونم)

الخضروات الثمرية		الخضروات الورقية		البقوليات الخضراء		الأبصال		خضروات أخرى		المجموع	
بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي
17	8	0	27	19	9	7	0	0	15	43	59

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- قلقيلية، 2010.

الجدول رقم 7، يبين أنواع الأشجار المثمرة ومساحاتها في البلدة. وتشتهر بزراعة الزيتون حيث يوجد حوالي 10,593 دونم مزروعة بأشجار الزيتون.

جدول7: مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة في البلدة (المساحة بالدونم)

الزيتون		الحمضيات		اللوزيات		التفاحيات		الجوزيات		فواكه أخرى		المجموع	
بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي
10,593	0	0	76	17	2	0	0	12	0	24	5	10,646	83

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- قلقيلية، 2010.

أما بالنسبة للمحاصيل الحقلية والعلفية في البلدة، فإن مساحة الحبوب تبلغ 215 دونم، وأهمها القمح (أنظر الجدول رقم 8).

جدول 8: مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية المختلفة في البلدة (المساحة بالدونم)

الحبوب		أبصال ودرنات وجذور		بقوليات جافة		محاصيل زيتية		محاصيل علفية		محاصيل منبهة		محاصيل أخرى		المجموع	
بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي
215	0	6	20	13	0	2	0	80	0	0	0	15	25	331	45

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- قلقيلية، 2010.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد بين المسح الميداني أن 12% من السكان يقومون بتربية المواشي، مثل الأغنام والماعز والأبقار وغيرها (انظر الجدول رقم 9).

جدول 9: الثروة الحيوانية في البلدة

الأبقار*	الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول	الحمير	البغال	الدجاج اللاحم	الدجاج البياض	خلايا نحل
77	2,207	348	0	0	0	0	168,000	4,000	42

* تشمل الأبقار والعجول والعجلات والثيران.

المصدر: مديرية زراعة قلقيلية، 2010

أما من حيث الطرق الزراعية في البلدة، فيوجد حوالي 33 كم طرق زراعية (مجلس بلدي عزون، 2012) (انظر الجدول رقم 10).

جدول 10: يبين حالة الطرق الزراعية في البلدة وأطوالها

حالة الطرق الزراعية	الطول (كم)
صالحة لسير المركبات	10
صالحة لسير التراكتورات والآلات الزراعية فقط	13
صالحة لمرور الدواب فقط	6
غير صالحة	4

المصدر: مجلس بلدي عزون، 2012

يواجه القطاع الزراعي في البلدة بعض المشاكل (مجلس بلدي عزون، 2012)، منها:

- مصادرة الأراضي.
- عدم الجدوى الاقتصادية.
- عدم توفر رأس المال.
- عدم توفر مصادر المياه.
- عدم توفر مراعي ومساحات خضراء.
- غلاء أسعار الأعلاف.
- غلاء أسعار المبيدات.
- وجود جزء من الأراضي داخل الجدار.
- عدم القدرة على استصلاح الأراضي الزراعية.

قطاع المؤسسات والخدمات

يوجد في البلدة بعض المؤسسات الحكومية، منها: مكتب بريد، مكتب الشؤون الاجتماعية، مركز اطفائية، ومركز أمن وطني. كما يوجد عدد من المؤسسات المحلية والجمعيات التي تقدم خدماتها لمختلف فئات المجتمع وفي عدة مجالات ثقافية ورياضية وغيرها (مجلس بلدي عزون، 2012)، منها:

- **بلدية عزون:** تأسست عام 1996م، من قبل وزارة الحكم المحلي، بهدف الاهتمام بقضايا البلدة وتقديم كافة الخدمات إلى سكانها، بالإضافة إلى تقديم خدمات البنية التحتية.
- **جمعية البر والإصلاح الخيرية:** تأسست عام 1987م، من قبل أهالي البلدة، تعنى بتقديم خدمات تنموية واجتماعية وثقافية.
- **جمعية التنمية للتطوير والإبداع:** تأسست عام 2010 م، من قبل شباب البلدة، تعنى بتقديم خدمات شبابية وثقافية واجتماعية.
- **جمعية الثروة الحيوانية:** تأسست عام 1995 م، من قبل وزارة الداخلية، تعنى بتقديم خدمات توعوية وإرشادية تتعلق بالثروة الحيوانية.
- **جمعية الزيت العضوي:** تأسست عام 2010 م، من قبل وزارة الداخلية، تعنى بتقديم خدمات لتطوير نوعية زيت الزيتون.
- **جمعية الاتحاد العام للمزارعين:** تأسست عام 2001 م، من قبل وزارة الداخلية، تعنى بتقديم خدمات زراعية وإرشادية.
- **نادي شباب عزون الرياضي:** تأسس عام 1978 م، من قبل شباب البلدة، تعنى بتقديم خدمات تثقيفية ورياضية.
- **جمعية التوفير والتسليف الريفية:** تأسست عام 2005 م، من قبل وزارة الداخلية، تعنى تقديم قروض.
- **جمعية التنمية الحيوانية والنباتية**: تأسست عام 2011 م، من قبل وزارة الداخلية، تقدم خدمات توعية وإرشاد في المجال الحيواني والنباتي.
- **مركز الإرشاد الفلسطيني:** تأسس عام 2000 م، من قبل دعم خارجي، يعنى بتقديم خدمات صحية وإرشادات وتأهيل للمعاقين.
- **لجنة زكاة عزون:** تأسست عام 1993 م، من قبل أهل البلدة، تعنى بتقديم المساعدات للأسر الفقيرة والأيتام.
- **لجنة اللاجئين:** تأسست عام 2002 م، من قبل دائرة اللاجئين، وتعنى بمتابعة أهل التجمع اللاجئين.
- **لجنة المقاومة الشعبية:** تأسست عام 2003 م، من قبل أهالي التجمع، تعنى بمقاومة الجدار والمخططات الإسرائيلية.
- **جمعية ربوع الخير الخيرية:** تأسست عام 2010 م، من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، تعنى بتقديم مشاريع تنموية للسيدات، بالإضافة إلى تدريب وتثقيف النساء بعدة مجالات.
- **جمعية مكافحة الفقر النسائية:** تأسست عام 2010 م، من قبل سيدات عزبة الطبيب، تعنى بدعم السيدات بالأعمال اليدوية.
- **جمعية عزبة الطبيب التعاونية:** تأسست عام 2009 م، من قبل وزارة العمل.

البنية التحتية والمصادر الطبيعية

الكهرباء والاتصالات

يوجد في بلدة عزون، تجمع عسلة وتجمع عزبة الطبيب شبكة كهرباء عامة منذ عام 1983م، 1986 م، 1985 م على التوالي. وتعتبر الشركة القطرية الإسرائيلية المصدر الرئيس للكهرباء في البلدة، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة الكهرباء إلى 100%. كما تواجه البلدة بعض المشاكل في مجال الكهرباء، أهمها:

- مشكلة الأسلاك المكشوفة.
- الحاجة إلى محولات جديدة.
- الشبكة القائمة قديمة بحاجة على إعادة تأهيل.

- ارتفاع أسعار الكهرباء.
- عدم توفر رأس مال من أجل إقامة مشاريع بنية تحتية جديدة.
- الحاجة إلى توسيع الشبكة لتصل إلى جميع المناطق الجديدة.

كما ويتوفر في عزون، عسلة وعزبة الطبيب شبكة هاتف، تعمل من خلال مقسم آلي داخل البلدة، وتقريبا 90%، 30%، 20% على التوالي من الوحدات السكنية موصولة بشبكة الهاتف (مجلس بلدي عزون، 2012).

النقل والمواصلات

يوجد في البلدة 40 تاكسي تقوم بنقل المواطنين، وفي حال عدم توفر وسائل مواصلات، فإن السكان يتنقلون سيرا على الأقدام أو على الدواب، أو من خلال استخدام السيارات الخاصة. ومن العوائق التي تواجه الركاب أثناء التنقل، قلة المركبات في التجمع والخدمات التي تقدمها، وجود حواجز عسكرية أو ترابية، عدم أهلية الطرق الرئيسة (مجلس بلدي عزون، 2012).

أما بالنسبة لشبكة الطرق في البلدة، فيوجد في البلدة 34.5 كم من الطرق الرئيسة و17.65 كم من الطرق الفرعية (مجلس بلدي عزون، 2012) (انظر الجدول رقم 11).

جدول 11: حالة الطرق في البلدة

حالة الطرق الداخلية	طول الطرق (كم)	
	رئيسة	فرعية
1. طرق جيدة ومعبدة.	13	6.65
2. طرق معبدة وبحالة سيئة	6.3	1.5
3. طرق غير معبدة.	15	9.5

المصدر: مجلس بلدي عزون، 2012

المياه

تقوم دائرة مياه الضفة الغربية وبلدية عزون من خلال بئر عزون الشمالي بتزويد سكان البلدة بالمياه عبر شبكة المياه العامة منذ عام 1981م، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة المياه العامة إلى 100% (مجلس بلدي عزون، 2012).

لقد بلغت كمية المياه المزودة للبلدة عام 2012، حوالي 488 ألف متر مكعب/السنة (مجلس بلدي عزون، 2012). وبذلك يقدر معدل تزويد المياه للفرد بحوالي 133 لترا/ اليوم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المواطن في البلدة لا يستهلك هذه الكمية من المياه، وذلك بسبب الفاقد من المياه، حيث تصل نسبة الفاقد إلى 20% (مجلس بلدي عزون، 2012). وهذه تمثل الفاقد عند المصدر الرئيس وخطوط النقل الرئيسة وشبكة التوزيع وعند المنزل وبالتالي يبلغ معدل استهلاك الفرد من المياه في البلدة 107 لترا في اليوم (مجلس بلدي عزون، 2012). ويعتبر هذا المعدل جيد بالمقارنة بالحد الأدنى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 100 لتر للفرد في اليوم. ويبلغ سعر المتر المكعب للمياه من الشبكة العامة 4 شيكل /متر مكعب، كما يوجد في البلدة حوالي 320 بئر منزلي لتجميع مياه الأمطار، بالإضافة إلى ثلاثة خزانات للمياه اثنان بسعة 500 متر مكعب والثالث بسعة 200 متر مكعب، كما يتوفر في البلدة بئر ارتوازي يسمى بئر عزون الشمالي يقوم بتزويد سكان البلدة بالمياه عبر شبكة المياه العامة بالإضافة إلى بئر آل عدوان الجنوبي وهو ملك خاص ويبلغ معدل الضخ اليومي منه حوالي 300 متر مكعب ويستخدم للزراعة (مجلس بلدي عزون، 2012).

الصرف الصحي

لا يتوفر في بلدة عزون وتجمع عسلة شبكة للصرف الصحي، حيث يستخدم السكان الحفر الامتصاصية والحفر الصماء للتخلص من المياه العادمة (مجلس بلدي عزون، 2012). أما في تجمع عزبة الطبيب فيتوفر فيها شبكة عامة للصرف الصحي تم إنشاؤها عام 2003. حيث تصل نسبة الوحدات السكنية المتصلة بشبكة الصرف الصحي في التجمع إلى 45%. أما باقي الوحدات فتستخدم الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة (مجلس بلدي عزون، 2012).

واستنادا إلى تقديرات الاستهلاك اليومي من المياه للفرد، تقدر كمية المياه العادمة الناتجة يوميا بما يقارب 856 مترا مكعبا، بمعنى 312 ألف متر مكعب سنويا. أما على مستوى الفرد في البلدة، فقد قدر معدل إنتاج الفرد من المياه العادمة بحوالي 85 لترا في اليوم. حيث يتم تجميع جزء من المياه العادمة بواسطة شبكة الصرف الصحي أما المياه العادمة المتبقية فيتم تجميعها بواسطة الحفر الامتصاصية والحفر الصماء ومن ثم يتم تفريغها بواسطة صهاريج النضح، حيث يتم التخلص منها إما مباشرة في المناطق المفتوحة أو في الأودية المجاورة دون مراعاة للبيئة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يتم معالجة المياه العادمة الناتجة سواء عند المصدر أو عند مواقع التخلص، مما يشكل خطرا على البيئة والصحة العامة (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2013).

النفايات الصلبة

يعتبر مجلس الخدمات المشترك للنفايات الصلبة وبلدية عزون الجهة الرسمية المسئولة عن إدارة النفايات الصلبة الناتجة عن المواطنين والمنشآت الأخرى في البلدة، والتي تتمثل حاليا بجمع النفايات والتخلص منها. ونظراً لكون عملية إدارة النفايات الصلبة مكلفة، تم فرض رسوم شهرية على المنتفعين من خدمة جمع ونقل النفايات تبلغ 17 شيكل للاشتراك في الشهر، حيث تبلغ نسبة تحصيل هذه الرسوم 70% (مجلس بلدي عزون، 2012).

ينتفع معظم سكان البلدة من خدمة إدارة النفايات الصلبة، حيث يتم جمع النفايات الناتجة عن المنازل والمؤسسات والمحلات التجارية والساحات العامة في أكياس بلاستيكية، تجمع بعد ذلك في حاويات منتشرة في أنحاء البلدة يبلغ عددها 129 حاوية بسعة 1 متر مكعب، ومن ثم يتم جمعها من قبل بلدية عزون ومجلس الخدمات المشترك للنفايات الصلبة بواقع ثلاث مرات في الأسبوع، ونقلها بواسطة سيارة النفايات إلى مكب زهرة الفنجان في محافظة جنين والذي يبعد حوالي 50- 70 كم عن التجمع، حيث يتم التخلص من النفايات في هذا المكب عن طريق دفنها بطريقة صحية (مجلس بلدي عزون، 2012).

أما فيما يتعلق بكمية النفايات الناتجة، فيبلغ معدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة في البلدة 1.05 كغم، وبالتالي تقدر كمية النفايات الصلبة الناتجة يوميا عن سكان البلدة بحوالي 10.5 طن، أي بمعدل 3,841 طنا سنوياً (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2013).

الأوضاع البيئية

تعاني البلدة كغيرها من بلدات وقرى المحافظة من عدة مشاكل بيئية لابد من معالجتها وإيجاد حلول لها، والتي يمكن حصرها بما يلي:

أزمة المياه

انقطاع المياه من قبل دائرة مياه الضفة الغربية لفترات طويلة عن البلدة، ويعود ذلك الى الهيمنة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية، مما يشكل عائقا أمام دائرة مياه الضفة الغربية في تنظيم ضخ المياه وتوزيعها بين التجمعات السكانية. لذا فهي تقوم بتوزيع المياه إلى المناطق المختلفة بشكل دوري، وذلك لأن كميات المياه الذاتية المتاحة لا تكفي لسد احتياجات السكان. بالإضافة إلى ذلك تقوم دائرة مياه الضفة الغربية بشراء المياه من الشركات الإسرائيلية لسد احتياجات السكان من المياه. بالإضافة الى ان البلدة بحاجة إلى إعادة ترميم شبكة المياه العامة لأنها قديمة ونسبة الفاقد فيها مرتفعة.

إدارة المياه العادمة

عدم وجود شبكة عامة للصرف الصحي تغطي جميع الوحدات السكنية في البلدة، وبالتالي استخدام الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة، وقيام بعض المواطنين بتصريف المياه العادمة في الشوارع العامة خاصة في فصل الشتاء، بسبب عدم تمكنهم من تغطية التكاليف العالية اللازمة لنضحها، يتسبب بمكاره صحية وانتشار الأوبئة والأمراض داخل البلدة. كما أن استخدام الحفر الامتصاصية يهدد بتلويث المياه الجوفية والمياه التي يتم تجميعها في الآبار المنزلية (آبار جمع مياه الأمطار)، حيث تختلط هذه المياه مع المياه العادمة، مما يجعلها غير صالحة للشرب، حيث أن هذه الحفر تبنى دون تبطين، وذلك حتى يسهل نفاذ المياه العادمة إلى طبقات الأرض، وبالتالي تجنب استخدام سيارات النضح لتفريغ الحفر من وقت إلى آخر. كما أن المياه العادمة غير المعالجة التي يتم تجميعها من الحفر الامتصاصية بواسطة سيارة النضح، ومن ثم يتم التخلص منها في مناطق مفتوحة دون الأخذ بعين الاعتبار الأضرار البيئية والصحية الناجمة عن ذلك.

إدارة النفايات الصلبة

لا تعاني البلدة من مشاكل في ادارة النفايات الصلبة حيث ان بلدية عزون والمجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة يقومان بعملية جمع النفايات الناتجة عن المنطقة والتخلص منها في مكب زهرة الفنجان الواقع في محافظة جنين، وهو مكب النفايات الصحي الرئيس الذي يخدم البلدة ومعظم التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية.

أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي

الوضع الجيوسياسي في بلدة عزون

بالرجوع إلى اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، تم تقسيم أراضي بلدة عزون إلى مناطق (ب) و(ج)، حيث تم تصنيف ما مساحته 2,342 دونما (24.7% من مساحة البلدة الكلية) كمناطق (ب)، وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية و تبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. ومن الجدير بالذكر أن غالبية السكان في بلدة عزون يتمركزون في المناطق المصنفة (ب). فيما تم تصنيف ما مساحته 7,130 دونما (75.3% من مساحة البلدة الكلية) كمناطق (ج)، وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية أمنيا و إداريا، حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أيضا أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" في بلدة عزون هي أراض زراعية ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى الأراضي المصادرة للأغراض الاستيطانية (انظر الجدول رقم 12).

جدول 12: تصنيف الأراضي في بلدة عزون اعتمادا على اتفاقية أوسلو الثانية 1995

تصنيف الأراضي	المساحة بالدونم	% من المساحة الكلية للبلدة
مناطق أ	0	0
مناطق ب	2342	24.7
مناطق ج	7130	75.3
محمية طبيعية	0	0
المساحة الكلية	9472	100
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريج، 2013		

الممارسات الاحتلال الإسرائيلي في بلدة عزون

نالت بلدة عزون حصتها من المصادرات الإسرائيلية التي استهدفت أراضي البلدة لصالح الأهداف الإسرائيلية المختلفة، كان منها بناء المستوطنات الاستيطانية الاسرائيلية والشوارع الالتفافية الاسرائيلية على أراضي البلدة هذا بالإضافة إلى مخطط بناء جدار العزل العنصري والذي من شأنه ان يعزل الاف الدونمات من الاراضي الزراعية والمناطق المفتوحة في البلدة. فيما يلي تفصيل للمصادرات الإسرائيلية لأراضي بلدة عزون:

صادرت إسرائيل ما مساحته 268 دونما (2.8%) من أراضي بلدة عزون من أجل إقامة مستوطنة معاليه شمرون الاسرائيلية والتي هي جزء من تجمع شمرون الاستيطاني الاسرائيلي. والجدير بالذكر أن جزءا من مستوطنة معاليه شمرون فقط تم اقامتهما على أراضي بلدة عزون، فيما تقوم الأجزاء الأخرى من المستوطنة على أراضي كل من قرى كفر ثلث ودير استيا. وتعتبر مستوطنة كرني شمرون احدى المستوطنات المكونة لتجمع كيدوميم الاستيطاني الاسرائيلي الذي تسعى اسرائيل الى ضمه الى حدودها الجديدة الغير قانونية والاحادية الجانب من خلال بناء جدار العزل العنصري في المنطقة.

ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في بلدة عزون

<u>مخطط جدار العزل العنصري على أراضي بلدة عزون</u>

بدأت سلطات الاحتلال في شهر حزيران من العام 2002 بتنفيذ سياسة الفصل الأحادية الجانب بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية، تمتد من شمالها إلى جنوبها مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، وعازلة التجمعات الفلسطينية إلى جيوب (جيتوهات، كانتونات)، مقوضة للتكامل الإقليمي بين القرى و المدن الفلسطينية ، ومسيطرة على الموارد الطبيعية وضامة لغالبية المستوطنات الإسرائيلية . وفي محاولة لإضفاء شرعية على مسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية ومتمادية في تجاهلها للقرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، أقدمت إسرائيل على إجراء تعديلات طفيفة بدوافع إنسانية على مسار الجدار في الضفة الغربية بدلا من تلتزم بتفكيك ما تم بناءه وتعويض المتضررين منه بحسب ما جاء في القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 9 تموز عام 2004. وكان أخر تعديل ما أعلن عنه في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007 على الصفحة الالكترونية لوزارة الدفاع الاسرائيلية حيث تركزت التعديلات الجديدة على مسار الجدار في مناطق أثارت معضلات جغرافية لمسار الجدار في الضفة الغربية حيث ارتكزت على حل مشاكل اعتبرت عثرة أمام سعي إسرائيل الاستمرار في بناء الجدار. وبحسب التعديل الاخير لمخطط جدار العزل العنصري، تبين أن 2.1 كم من جدار العزل العنصري قد تم بنائه على أراضي بلدة عزون من الجهة الجنوبية الشرقية للقرية فيما تخطط اسرائيل لبناء 1.6 كم اخرى من الجدار على اراضي بلدة عزون من الجهة الجنوبية الغربية. وبالمجمل، سوف يعزل الجدار خال الانتهاء من بنائه على أراضي البلدة ، ما مساحته 1,320 دونما (14% من المساحة الكلية للبلدة). وتجدر الاشارة أيضا أن الجدار الذي يتم بناءه على أراضي بلدة عزون يأتي في اطار مخطط الجدار الذي تقوم اسرائيل ببنائه ليحيط بتجمع كيدوميم الاستيطاني ويتم ضمه، حال الانتهاء من بناء الجدار، إلى الحدود الجديدة الغير قانونية والاحادية الجانب لإسرائيل (انظر الجدول رقم 13).

جدول رقم 13: تصنيف الأراضي المعزولة داخل جدار العزل العنصري في بلدة عزون

العدد	تصنيف الأراضي	المساحة (بالدونم)
1	مستوطنة اسرائيلية	268
2	غابات	52
3	مناطقة مفتوحة	101
4	أراضي زراعية	807
5	أشجار رعوية	90
6	منطقة عمرانية فلسطينية	2
المجموع		**1,320**
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريج، 2013		

وتدعي دولة الاحتلال الإسرائيلي بأن الهدف من وراء بناء جدار العزل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعود لأسباب أمنية بذريعة حماية المواطنين الاسرائيليين، ولكن على أرض الواقع، تبلغ مساحة الاراضي الفلسطينية التي سوف يتم عزلها ما بين جدار العزل العنصري وخط الهدنة للعام 1949 (الخط الاخضر) 733 كلم مربع، أي ما نسبته 13% من المساحة الكلية للضفة الغربية هذا بالإضافة الى ضم 107 مستوطنة إسرائيلية تضم أكثر من 85% من عدد المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستوطنات الاسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. ويبدو أن إسرائيل قد بدأت المرحلة الثانية لما تسعى الى تحقيقه من خلال بناء جدار العزل العنصري ، فبعد عزل الأراضي الفلسطينية عن التجمعات الكبرى في الضفة الغربية، تقوم إسرائيل باستغلال وضع المساحات غير المأهولة بالسكان وضمها إلى إسرائيل وذلك باتباع نفس النمط الذي تم فيه بناء المستوطنات. غير أن إسرائيل هذه المرة تسعى الى ربط المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بالمدن والتجمعات الإسرائيلية المحاذية للخط الاخضر (خط الهدنة للعام 1949) وذلك في مسعى منها الى تقويض وضع الخط الاخضر وإعادة ترسيمه ليتناسب مع ما تفرضه على الأرض من وقائع مثل جدار العزل العنصري والذي تسعى إسرائيل من خلاله الى ترسيم الحدود الشرقية لها وذلك ضمن ما تقوم به من خطوات أحادية الجانب لفرض رؤيتها ومخططاتها على عملية السلام.

<u>الطرق الالتفافية الإسرائيلية على أراضي بلدة عزون</u>

بدأ مصطلح 'الطرق الالتفافية' بالظهور مع مرحلة اتفاقيات أوسلو- أيلول 1993 التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل) للإشارة إلى الطرق التي أقامها الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بعضها ببعض وتلك داخل إسرائيل. منذ ذلك الحين، كثفت اسرائيل من جهودها لزيادة حجم الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من سياستها لفرض حقائق على أرض الواقع والتي في النهاية سوف تؤثر على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية متصلة جغرافيا و قابلة للحياة. وخلال سنوات الاحتلال ال 46، تمكنت إسرائيل من شق 810 كيلومترا من الطرق الالتفافية لتسهيل تواصل المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة. ووفقا لاتفاقيات أوسلو الموقعة بين الفلسطينيين والاسرائيليين، فقد سمح للفلسطينيين باستخدام هذه الطرق الا أنه عقب اندلاع الانتفاضة الثانية بتاريخ 30 أيلول من العام 2000، منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق تحت ذريعة 'الدواعي الأمنية'. و الجدير بالذكر أن إقامة الطرق الالتفافية الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عملت على كبح تنمية المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال خلق واقع من العوائق في المناطق المخصصة للتنمية. وفي العام 2004، قامت اسرائيل بطرح مخطط شبكة طرق مقترحة ستعمل على تحويل سير الفلسطينيين من الطرق الالتفافية الاسرائيلية إلى شبكة طرق منفصلة كليا عن الشوارع الالتفافية الاسرائيلية لتضمن التفرد الإسرائيلي المطلق لهذه الطرق مما سوف يساعد اسرائيل في احكام سيطرتها على الطرق الالتفافية الاسرائيلية في الوقت نفسه حرمان الفلسطينيين حقهم في حرية الحركة والتنقل داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة كما يكفله لهم القانون الدولي الانساني. وكان لبلدة عزون الفلسطينية نصيبا مماثلا للقرى الفلسطينية الاخرى في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي شهدت مصادرة أراضيها في العام 1989 لشق الطريق الالتفافي الاسرائيلي رقم 55 ليقتطع

أراضي البلدة من منتصفها. وعقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أواخر شهر أيلول من العام 2000، شددت سلطات الاحتلال الاسرائيلي من سيطرتها على الشارع الالتفافي رقم 55 وبدأت بمنع المواطنين الفلسطينيين من اهالي بلدة عزون والقرى الفلسطينية المجاورة من استخدام الطريق الالتفافي 55 بذريعة العنف ورمي الحجارة على المستوطنين الاسرائيليين الذين يستخدمون هذا الشارع للدخول الى اسرائيل وبالعكس.

اعتداءات اسرائيلية سابقة على أراضي وممتلكات بلدة عزون

سلمت لجنة التنظيم والبناء التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية في يوم السابع عشر من شهر كانون الثاني من العام 2010 عددا من عائلات أهالي بلدة عزون، إخطارات بوقف البناء والعمل في منشآتهم الصناعية والسكنية وذلك بذريعة البناء الغير مرخص لوقوع المنشآت المستهدفة في المنطقة المصنفة "ج". وتعود المنشآت المخطرة لكل من محمد عبد اللطيف سويدان وإبراهيم حسين غنام.

سلمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من لجنة التفتيش الفرعية التابعة للإدارة المدنية الاسرائيلية في يوم الثامن عشر من شهر تموز من العام 2012 عائلتين من بلدة عزون إخطارات عسكرية تلزمهم بوقف البناء والعمل الفوري لمنشآتهم السكنية بذريعة البناء الغير مرخص، لوقوع المنشآت المستهدفة ضمن المنطقة المصنفة "ج" والتي بحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في العام 1995، تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة، أمنيا واداريا. وتعود المنشآت المخطرة لكل من هاني صلاح شبيطة وصلاح فاروق شبيطة.

أقدم جيش الاحتلال الإسرائيلي برفقة عدد كبير من الآليات العسكرية والجرافات بمداهمة المدخل الغربي لبلدة عزون وهدم جزء من منشار للحجر يقع في البلدة تعود ملكيته إلى المواطن إبراهيم حسين غنام بذريعة البناء الغير مرخص، لوقوع المنشار في المنطقة المصنفة "ج" والتي بحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة للعام، تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة. والجدير بالذكر ان المنشاة المستهدفة سبق وإن تم إنذارها بوقف العمل بذريعة البناء الغير مرخص، الا أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية تتعمد المماطلة في الاجراءات فيما يخص تراخيص البناء للمنشآت الفلسطينية الواقعة ضمن المنطقة المصنفة "ج"، الامر الذي يحول دون حصول أصحاب هذه المنشآت على التراخيص اللازمة وبالتالي يكون مصيرها الهدم.

كما لم تسلم بلدة عزون من اعتداءات المستوطنين الاسرائيليين القاطنين في مستوطنة معاليه شمرون شرق بلدة عزون وكان منها في يوم الحادي والثلاثين من شهر تشرين أول من العام 2013 حيث قام المستوطنون بإتلاف 300 شجرة زيتون تعود ملكيتها للمواطنين صالح وأحمد محمد رضوان والتي لا تبعد سوى 300م عن أرضهم التي جرى استهدافها.

الحواجز العسكرية الاسرائيلية

عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في شهر أيلول من العام 2000، شددت السلطات الإسرائيلية من اجراءات الحصار والاغلاق تجاه المدن والقرى الفلسطينية حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بإغلاق مداخل القرى الفلسطينية الذي يصلها بالشوارع الرئيسية (وخصوصا تلك التي يستخدمها المستوطنون الإسرائيليون أيضا) الامر الذي اضطر أهالي القرى الفلسطينية إلى السير مسافات طويلة وذلك في محاولة منهم لإيجاد بديل للخروج من أو الدخول الى قراهم. كما قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بإيجاد بدائل للقرى الفلسطينية وذلك للتواصل مع بعضها البعض من خلال حفر أنفاق أسفل الشوارع الالتفافية الاسرائيلية. وكان هذا الاجراء قد ضمن الاستخدام المطلق للشوارع الالتفافية من قبل الإسرائيليين والجيش والذي هو جزء من سياسة العزل التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والتي كانت قد أعلنت عنها في شهر تشرين اول من العام 2004 وتضمنت بناء شبكة من الطرق البديلة للفلسطينيين في الضفة الغربية موزعة بطريقة من شأنها أن تفصل الضفة الغربية إلى معازل غير متواصلة جغرافيا في نفس الوقت، الاحتفاظ بالشوارع الالتفافية الاسرائيلية للاستخدام الاسرائيلي المطلق. وكانت بلدة عزون احدى البلدات الفلسطينية التي تم استهدافها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية، عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في شهر أيلول من العام 2000، شددت السلطات الاسرائيلية من اجراءات التحكم على الطريق الالتفافي رقم 55. مانعة الفلسطينيين القاطنين في عزون والقرى الفلسطينية المجاورة من استخدام هذا الطريق، حيث من كان يخالف ويسلك هذا الطريق كان يتعرض لاعتداءات عنيفة من المستوطنين مثل رميهم بالحجارة. وبناءا على اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل فانه يسمح للفلسطينيين باستعمال هذه الطرق الالتفافية، ولكن عقب بدء الانتفاضة

الثانية في الثلاثين من شهر أيلول عام 2000، فان سلطات الاحتلال الاسرائيلي منعت الفلسطينيين من استخدام تللك الطرق تحت ذريعة "" الدواعي الامنية". ومن الجدير بالذكر، أن اقامة الطرق الالتفافية ساهم في الحد من تطور المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية عن طريق خلق عوائق في المناطق المحددة للتنمية الفلسطينية.

الاوامر العسكرية الاسرائيلية التي صدرت بحق اراضي بلدة عزون الفلسطينية

- الامر العسكري الاسرائيلي رقم 15/06/ت : صدر بتاريخ السادس عشر من شهر شباط من العام 2007 ويصادر ما مساحته 24.6 دونما من أراضي بلدة عزون وكفر لاقف لغرض بناء جدار العزل العنصري في المنطقة.
- الامر العسكري الاسرائيلي رقم 09/07/ت : صدر بتاريخ السادس من شهر شباط من العام 2007 ويصادر ما مساحته 79.6 دونما من أراضي بلدة عزون وجيوس لغرض بناء جدار العزل العنصري في المنطقة.
- الامر العسكري الاسرائيلي رقم 06/15/ت : صدر بتاريخ الخامس والعشرين من شهر كانون أول من العام 2006 ويصادر ما مساحته 279 دونما من أراضي عزون وكفر لاقف وحجة لغرض بناء جدار العزل العنصري في المنطقة.
- الامر العسكري الاسرائيلي رقم 06/15/ت (تعديل حدود رقم 2): صدر بتاريخ الخامس عشر من شهر شباط من العام 2007 ويصادر ما مساحته 42.2 دونما من أراضي عزون وكفر لاقف لغرض بناء جدار العزل العنصري في المنطقة. وجاء هذا الامر لتعديل مقطع من جدار العزل العنصري المنوي اقامته على اراضي القريتين.
- الامر العسكري الاسرائيلي رقم 02/32/ت: صدر بتاريخ السادس والعشرين من شهر أيلول من العام 2002 ويصادر ما مساحته 449 دونما من أراضي عزون وحبلة ورأس عطية لغرض بناء جدار العزل العنصري في المنطقة.
- الامر العسكري الاسرائيلي رقم 02/37/ت: صدر بتاريخ الخامس من شهر شباط من العام 2002 ويصادر ما مساحته 560 دونما من أراضي عزون وجيوس وقلقيلية لغرض بناء جدار العزل العنصري في المنطقة.
- الامر العسكري الاسرائيلي رقم 02/43/ت: صدر بتاريخ الثامن من شهر تشرين الثاني من العام 2002 ويصادر ما مساحته 239.5 دونما من أراضي عزون وحبلة وقلقيلية لغرض بناء جدار العزل العنصري في المنطقة.
- الامر العسكري الاسرائيلي رقم 05/65/ت: صدر بتاريخ السادس من شهر تشرين اب من العام 2005 ويصادر ما مساحته 224 دونما من أراضي عزون وكفر ثلث لغرض بناء جدار العزل العنصري في المنطقة.
- الامر العسكري الاسرائيلي رقم 02/40/ت (تعديل حدود رقم 2): صدر بتاريخ السادس والعشرين من شهر ايلول من العام 2002 ويصادر ما مساحته 894.5 دونما من أراضي عزون وحبلة وكفر ثلث. وجاء هذا الامر العسكري لتعديل مقاطع من جدار العزل العنصري على راضي القرى السابقة الذكر.
- الامر العسكري الاسرائيلي رقم 20/95/ت: صدر بتاريخ الاول من شهر شباط من العام 1995 ويصادر ما مساحته 17.4 دونما من أراضي عزون ومدينة قلقيلية لأغراض عسكرية، لأجل اقامة معسكر اسرائيلي.

الوضع الجيوسياسي في قرية عسلة

بالرجوع إلى اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، تم تقسيم أراضي قرية عسلة إلى مناطق (ب) و(ج)، حيث تم تصنيف ما مساحته 217 دونما (7.5% من مساحة القرية الكلية) كمناطق (ب)، وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية و تبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. ومن الجدير بالذكر أن جميع السكان في قرية عسلة يتمركزون في المناطق المصنفة (ب). فيما تم تصنيف ما مساحته 2,669 دونما (92.5% من مساحة القرية الكلية) كمناطق (ج)، وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية أمنيا و إداريا، حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أيضا أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" في قرية عسلة هي أراض زراعية ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى الأراضي المصادرة للأغراض الاستيطانية الاسرائيلية (انظر الجدول رقم 14).

جدول 14: تصنيف الأراضي في قرية عسلة اعتمادا على اتفاقية أوسلو الثانية 1995

تصنيف الأراضي	المساحة بالدونم	% من المساحة الكلية للقرية
مناطق أ	0	0
مناطق ب	217	7.5
مناطق ج	2,669	92.5
محمية طبيعية	0	0
المساحة الكلية	2,886	100
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريج، 2013		

الممارسات الاحتلال الإسرائيلي في قرية عسلة

نالت قرية عسلة حصتها من المصادرات الإسرائيلية لصالح الاغراض الاستيطانية المختلفة، منها بناء المستوطنات الإسرائيلية وبناء جدار العزل العنصري على أراضي القرية. فيما يلي تفصيل للمصادرات الإسرائيلية لأراضي قرية عسلة:

صادرت إسرائيل ما مساحته 131 دونما (4.5%) من أراضي قرية عسلة من أجل إقامة مستوطنة الفيه مناشيه الإسرائيلية. والجدير بالذكر أن جزء من هذه المستوطنة فقط تم إقامته على أراضي قرية عسلة، فيما تقوم الأجزاء الأخرى من المستوطنة على أراضي كل من قرى رأس الطيرة وعرب الرماضين الجنوبي وعرب أبو فردة والنبي إلياس وعزبة الأشقر ووادي الرشا. وتعتبر مستوطنة الفيه مناشيه الإسرائيلية من المستوطنات الإسرائيلية ذات الأهمية الكبرى لإسرائيل بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي أولا، وكبر المساحة التي تحتلها إذ انها تعتبر أكبر المستوطنات الإسرائيلية في محافظة قلقيلية من حيث المساحة والسكان أيضا. كما أن مستوطنة الفيه مناشيه تتبع، من حيث موقعها، المستوطنات الإسرائيلية المكونة للتجمع الاستيطاني الإسرائيلي "ارئيل كيدوميم" الذي تسعى إسرائيل إلى ضمه بشكل غير قانوني وأحادي الجانب إلى حدودها من خلال بناء جدار العزل العنصري في أراضي الضفة الغربية.

المستوطنات الإسرائيلية ذات 'الأولوية الوطنية'

في الثاني عشر من شهر كانون أول من العام 2009، صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي على خريطة جديدة تم طرحها من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للمناطق ذات الأولوية الوطنية في إسرائيل وتقرر منح اعتمادات إضافية لعشرات المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتبلغ الميزانية الإجمالية لهذا المخطط حوالي 2 مليار شيكل، منها 110 مليون شيكل للمستوطنين القاطنين في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. و قد شملت الخريطة 90 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية، منها مستوطنة ألفيه مناشيه . والجدير بالذكر أنه في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الإسرائيلية إلى تعزيز البناء الاستيطاني في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة و بالأخص في المستوطنات الواقعة في منطقة العزل الشرقية وتحويلها إلى منطقة جذب استثماري من خلال توفير احتياجات المنطقة اللازمة وتحقيقا لجذب المزيد من المهاجرين اليهود للعيش والعمل فيها، والمستوطنات الإسرائيلية في منطقة العزل الغربية وتلك في منطقة الممرات الإسرائيلية فإنها لا تتوانى عن تهجير فلسطيني المنطقة وتتجاهل معيقات التنمية والتطوير والبناء التي تفرضها على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ومنطقة العزل الشرقية كما وتتجاهل قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا جراء الحرب الإسرائيلية في العام 1967 إلى ديارهم الفلسطينية وترفض الاقرار بحقهم بالعودة و تستمر بالتلاعب بديموغرافية المنطقة لصالح مطامعها الاستعمارية.

مخطط جدار العزل العنصري على أراضي قرية عسلة

بدأت سلطات الاحتلال في شهر حزيران من العام 2002 بتنفيذ سياسة الفصل الأحادية الجانب بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية، تمتد من شمالها إلى جنوبها مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، وعازلة التجمعات الفلسطينية إلى جيوب (جيتوهات، كانتونات)، مقوضة للتكامل الإقليمي بين القرى و المدن الفلسطينية ، ومسيطرة على الموارد الطبيعية وضامة لغالبية المستوطنات الإسرائيلية . وفي محاولة لإضفاء شرعية على مسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية ومتمادية في تجاهلها للقرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، أقدمت إسرائيل على إجراء تعديلات طفيفة بدوافع إنسانية على مسار الجدار في الضفة الغربية بدلا من تلتزم بتفكيك ما تم بناءه وتعويض المتضررين منه بحسب ما جاء في القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 9 تموز عام 2004. وكان آخر تعديل ما أعلن عنه في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007 حيث تركزت التعديلات الجديدة على مسار الجدار في مناطق أثارت معضلات جغرافية لمسار الجدار في الضفة الغربية حيث ارتكزت على حل مشاكل اعتبرت عثرة أمام سعي إسرائيل الاستمرار في بناء الجدار. وبحسب آخر تعديل لمسار جدار العزل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تبين أن 4.8 كم من جدار العزل العنصري من المخطط بنائه على أراضي قرية عسلة وذلك من الجهة الشرقية للقرية. وفي حال تنفيذ مخطط العزل الإسرائيلي على أراضي قرية عسلة، سوف يعزل الجدار ما مساحته 1,722 دونما من أراضي القرية، 59.6% من المساحة الكلية للقرية وتشمل الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة التي تعتبر المتنفس الوحيد لأهالي القرية للبناء والتوسع في المستقبل هذا بالإضافة الى المستوطنات الإسرائيلية. والجدير بالذكر أن إسرائيل تسعى للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية من خلال مخطط جدار العزل العنصري وذلك في محاولة منها لضمان توسيع رقعة المستوطنات الإسرائيلية حتى بعد ضمها إلى حدودها الجديدة الغير قانونية والاحادية الجانب (انظر الجدول رقم 15).

جدول رقم 15: تصنيف الأراضي المعزولة داخل جدار العزل العنصري في قرية عسلة

العدد	تصنيف الأراضي	المساحة (بالدونم)
1	غابات	241
2	مناطق مفتوحة	523
3	مناطق زراعية	751
4	مستوطنات اسرائيلية	131
5	منطقة جدار	75
6	منطقة عمرانية فلسطينية	1
المجموع		**1,722**
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية – أريج، 2013		

الحواجز العسكرية الإسرائيلية في قرية عسلة

تعتبر الحواجز العسكرية الإسرائيلية إجراءات موحدة لجيش الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم يكن حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في شهر أيلول من العام 2000 ، حتى رفع جيش الاحتلال الإسرائيلي من عدد حواجز التفتيش إلى مستويات غير مسبوقة إلى جانب القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني في محاولتهم عبور هذه الحواجز. علاوة على ذلك، تشهد الحواجز العسكرية وقائع من التنكيل والانتهاكات القاسية التي يمارسها الجنود الإسرائيليون بحق المواطنين الفلسطينيين من جميع شرائح المجتمع، الطلاب والمعلمين والمرضى والعاملين الطبيين والموظفين والتي تنطوي على الضرب والإهانة و تجريد الملابس والحجز لساعات طويلة تحت أشعة الشمس الحارقة أو في الطقس البارد قبل السماح لهم بعبور نقاط التفتيش. كما إن تداعيات ممارسات جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزين عند حواجز التفتيش تؤثر سلبيا على المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يتسبب بقطع العلاقات الاجتماعية، والفصل الاقتصادي بين المناطق، وارتفاع معدلات البطالة، وتعطيل حركة الحياة اليومية والهجرة الداخلية. علاوة على ذلك، تجاوزت تصرفات جنود الاحتلال الإسرائيلي ضد الطواقم الطبية الفلسطينية، حيث يمنع جنود الاحتلال الإسرائيلي

الأطباء والمرضى في أغلب الاحيان من عبور حواجز التفتيش الإسرائيلية بما في ذلك حالات الطوارئ. كما يقوم الجنود الإسرائيليون المتمركزون عند نقاط التفتيش بفرض قيود زمنية على حركة عبور المواطنين الفلسطينيين على العديد من نقاط التفتيش بحيث يسمح للفلسطينيين بعبور نقاط التفتيش في فترة زمنية معينة في الصباح و المساء الامر الذي يتسبب في الكثير من العناء للفلسطينيين.

ولا تختلف معاناة قرية عسلة عن سائر القرى الفلسطينية في محافظة قلقيلية والمحافظات الفلسطينية الأخرى، فإنه وعقب الانتهاء من بناء الجدار على أراضي قرية عسلة، أقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بوابة زراعية واحدة على الجهة الغربية من قرية عسلة وعلى مسار الجدار، يتحكم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي، ويسيطر على عملية الدخول والخروج من الأراضي الزراعية التي أصبحت معزولة خلف الجدار. وأصبح الدخول إلى هذه الاراضي يقتصر على المزارعين القادرين على استصدار تصاريح خاصة وموسمية (في موسم قطف الزيتون) من الإدارة المدنية الإسرائيلية. وكانت التصاريح تصدر فقط للمزارعين القادرين على إثبات ملكيتهم للأراضي لدى الدوائر الإسرائيلية المعتمدة (كالإدارة المدنية الإسرائيلية)، وعادة يكونون من كبار السن منهم، التي تندرج أسماؤهم في صكوك الملكية العقارية. كما أن التصاريح التي تصدر عن الادارة المدنية الإسرائيلية لا تشمل الأيدي العاملة أو المعدات اللازمة والكاملة لفلاحة الأرض. وتجدر الاشارة إلى أنه يتعرض المزارعين الفلسطينيين وأصحاب الاراضي في قرية عسلة إلى إجراءات عقابية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية والتي كانت تحول دون السماح لهم من الوصول إلى أراضيهم الزراعية المعزولة، كان آخرها في موسم قطف الزيتون في العام 2013 عندما أقدم جيش الاحتلال الإسرائيلي على إغلاق البوابة الزراعية الوحيدة المقامة على طول الجدار العنصري في قرية عسلة، البوابة رقم (1231) ومنعت المزارعين وأصحاب الأراضي الفلسطينيين من الدخول لفترة طويلة، الأمر الذي كبد اهالي القرية والقرى المجاورة خسائر في القطاع الزراعي.

الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في قرية عسلة

لقد حاولت إسرائيل مرارا و تكرارا التنصل من مسؤولياتها كقوة محتلة للأراضي الفلسطينية و ذلك من خلال محاولاتها المتكررة لتبرير وجودها كجسم إداري في الاراضي الفلسطينية المحتلة، لذا لجأت إسرائيل إلى الأوامر العسكرية لشرعنه انتهاكاتها وذلك تحت ذريعة " الدواعي الأمنية" حيث انتهكت القوانين الدولية والانسانية و القرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي. وخلال سنوات احتلالها للأراضي الفلسطينية قامت إسرائيل بإصدار مئات الأوامر العسكرية والتي هدفت إلى أحكام سيطرتها على الأراضي الفلسطينية في القرية بدأ من بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وإقامة الطرق الالتفافية والقواعد العسكرية والبؤر الاستيطانية ووصولا إلى بناء جدار العزل العنصري. فيما يلي تلخيص للأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة بحق أراضي قرية عسلة والتي توفرت كالاتي:

- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 02/32/ت: صدر بتاريخ السادس والعشرين من شهر أيلول من العام 2002 ويصادر ما مساحته 449 دونما من أراضي قرى عزون وعسلة وحبلة ورأس عطية لغرض بناء جدار العزل العنصري.
- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 02/40/ت: صدر بتاريخ السادس والعشرين من شهر أيلول من العام 2002 ويصادر ما مساحته 894.5 دونما من أراضي قرى عزون وعسلة وحبلة وكفر ثلث لغرض بناء جدار العزل العنصري.
- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 05/65/ت: صدر بتاريخ السادس من شهر آب من العام 2005 ويصادر ما مساحته 224 دونما من أراض قرى عزون وعسلة وكفر ثلث لغرض بناء جدار العزل العنصري.

الوضع الجيوسياسي في قرية عزبة الطبيب

بالرجوع إلى اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، تم تقسيم أراضي قرية عزبة الطبيب إلى مناطق (ب) و(ج)، حيث تم تصنيف ما مساحته 105 دونما (4.1% من مساحة القرية الكلية) كمناطق (ب)، وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية و تبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. ومن الجدير بالذكر أن جميع السكان في قرية عزبة الطبيب يتمركزون في المناطق المصنفة (ب). فيما تم تصنيف ما

مساحته 2439 دونما (95.9% من مساحة القرية الكلية) كمناطق (ج)، وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية أمنيا و إداريا، حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أيضا أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" في قرية عزبة الطبيب هي أراض زراعية ومناطق مفتوحة وغابات بالإضافة إلى الأراضي المصادرة للأغراض الاستيطانية. (انظر الجدول رقم 16).

جدول 16: تصنيف الأراضي في قرية عزبة الطبيب اعتمادا على اتفاقية أوسلو الثانية 1995

تصنيف الأراضي	المساحة بالدونم	% من المساحة الكلية للقرية
مناطق أ	0	0
مناطق ب	105	4.1
مناطق ج	2439	95.9
محمية طبيعية	0	0
المساحة الكلية	2544	100
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج 2013		

ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في قرية عزبة الطبيب

مخطط جدار العزل العنصري على أراضي قرية عزبة الطبيب

بدأت سلطات الاحتلال في شهر حزيران من العام 2002 بتنفيذ سياسة الفصل الأحادية الجانب بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية، تمتد من شمالها إلى جنوبها مغتصبة أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، وعازلة التجمعات الفلسطينية إلى جيوب (جيتوهات، كانتونات)، مقوضة للتكامل الإقليمي بين القرى و المدن الفلسطينية ، ومسيطرة على الموارد الطبيعية وضامة لغالبية المستوطنات الإسرائيلية . وفي محاولة لإضفاء شرعية على مسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية ومتمادية في تجاهلها للقرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية, أقدمت إسرائيل على إجراء تعديلات طفيفة بدوافع إنسانية على مسار الجدار في الضفة الغربية بدلا من تلتزم بتفكيك ما تم بناءه وتعويض المتضررين منه بحسب ما جاء في القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 9 تموز عام 2004. وكان أخر تعديل ما أعلن عنه في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007 حيث تركزت التعديلات الجديدة على مسار الجدار في مناطق أثارت معضلات جغرافية لمسار الجدار في الضفة الغربية حيث ارتكزت على حل مشاكل اعتبرت عثرة أمام سعي إسرائيل الاستمرار في بناء الجدار.

وكانت الخارطة الاولى التي صدرت عن جيش الاحتلال الاسرائيلي في شهر حزيران من العام 2002 أظهرت أن الجدار سوف يقتطع الجزء الشمالي الغربي من قرية عزبة الطبيب لتصبح داخل منطقة العزل الاسرائيلية التي تخلقها اسرائيل من خلال بنائها للجدار على أراضي الضفة الغربية المحتلة، من شمالها الى جنوبها. وبحسب مسار الجدار الصادر في العام 2002، فان قرية عزبة الطبيب كانت ستشهد خسارة ما يقارب 500 دونما من أراضيها.

وفي شهر آذار من العام 2003، نشر موقع جيش الاحتلال الاسرائيلي الالكتروني خارطة جديدة لمسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية المحتلة أظهرت فيها تعديلات جديدة على مسار الجدار. وشملت التعديلات التجمعات الفلسطينية المجاورة مثل مدينة قلقيلية وقرى عرب أبو فردة وحبلة ورأس عطية وقرية النبي الياس الا ان قرية عزبة الطبيب لم تكن ضمن التعديل الصادر وبقيت الجهة الشمالية الغربية من القرية مهددة بالمصادرة والعزل بفعل الجدار. والجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد بدأت العمل على الجدار في تلك المنطقة في أواخر العام 2003 وكانت الجرافات الاسرائيلية قد جرفت الاراضي الزراعية التابعة للقرية من الجهة الشمالية الغربية في سبيل اقامة الجدار، الامر الذي تسبب في عزل جزء من الاراضي الزراعية التابعة للقرية والتي تعتبر مصدر رزق لأهالي القرية الذين يعتمدون على الزراعة والفلاحة وتربية المواشي في حياتهم اليومية. وكان الهدف الرئيسي من وراء التعديلات الاسرائيلية على مسار الجدار الصادر في العام 2003 هو ربط المستوطنات الاسرائيلية المحيطة بعضها ببعض دون الاكتراث الى ما قد ينتج عن هذه التعديلات من اثار سلبية وكارثية على التجمعات الفلسطينية وقاطنيها. وبحسب الخرائط

الاسرائيلية للعام 2003، فقد كان من المقرر بناء 2 كم من الجدار على أراضي قرية عزبة الطبيب وعليه، تعزل ما مساحته ما يقارب ال 500 دونما من أراضي القرية (19.6% من المساحة الكلية للقرية).

وخلال الاعوام التي تلت، 2005 و2006 أصدر جيش الاحتلال الاسرائيلي عدة تعديلات على مسار جدار العزل العنصري الاسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، الا أن أي من هذه التعديلات لم تشمل قرية عزبة الطبيب بالرغم من الاحتجاجات التي تقدم بها اهالي القرية والقرى المجاورة للاعتراض على الوضع الصعب الذي يتسببه الجدار على أهالي القرية. كما جاءت هذه التعديلات لتصب في مصلحة المستوطنات الاسرائيلية وكيفية ضمان ضمها للحدود الجديدة التي ترسمها اسرائيل من خلال بنائها للجدار.

وفي شهر آذار من العام 2007 (وقبل شهر من اصدار تعديل اخر للجدار في شهر نيسان من العام 2007)، أصدر جيش الاحتلال الاسرائيلي الامر العسكري الاسرائيلي رقم 09/07/ت الذي ينص على اجراء تعديل على مقطع الجدار القائم في كل من قرى جيوس وعزبة الطبيب والنبي الياس باتجاه مستوطنة زوفين الاسرائيلية حيث وبحسب الامر العسكري الاسرائيلي، سوف تسترجع قرية عزبة الطبيب جميع أراضيها الزراعية التي تم عزلها بفعل الجدار والبالغة قرابة ال 500 دونما. وبالفعل, في شهر شباط من العام 2009، استأنفت جرافات الاحتلال الاسرائيلي عملها على أراضي القرية والقرى المجاورة حيث تم تجريف المزيد من الاراضي الفلسطينية التابعة للقرية والقرى المجاورة وذلك لتعديل مسار جدار العزل العنصري بحسب الامر العسكري الاسرائيلي 09/07/ت. وتظهر خريطة الجدار اليوم بأن جميع أراضي قرية عزبة الطبيب اصبحت خارج مخطط العزل الاسرائيلي.

الطرق الالتفافية الاسرائيلية على أراضي قرية عزبة الطبيب

بدأ مصطلح 'الطرق الالتفافية' بالظهور مع مرحلة اتفاقيات أوسلو- أيلول 1993 (التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل) للإشارة إلى الطرق التي أقامها الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بعضها ببعض و تلك داخل إسرائيل. منذ ذلك الحين، كثفت اسرائيل من جهودها لزيادة حجم الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من سياستها لفرض حقائق على أرض الواقع و التي في النهاية سوف تؤثر على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية متصلة جغرافيا و قابلة للحياة. و خلال سنوات الاحتلال ال 46، تمكنت اسرائيل من شق 810 كيلومترا من الطرق الالتفافية لتسهيل تواصل المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة. ووفقا لاتفاقيات أوسلو الموقعة بين الفلسطينيين والاسرائيليين, فقد سمح للفلسطينيين باستخدام هذه الطرق الا أنه عقب اندلاع الانتفاضة الثانية بتاريخ 30 أيلول من العام 2000، منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق تحت ذريعة 'الدواعي الأمنية'. و الجدير بالذكر أن إقامة الطرق الالتفافية الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عملت على كبح تنمية المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال خلق واقع من العوائق في المناطق المخصصة للتنمية. وفي العام 2004، قامت اسرائيل بطرح مخطط شبكة طرق مقترحة ستعمل على تحويل سير الفلسطينيين من الطرق الالتفافية الاسرائيلية الى شبكة طرق منفصلة كليا عن الشوارع الالتفافية الاسرائيلية لتضمن التفرد الإسرائيلي المطلق لهذه الطرق مما سوف يساعد اسرائيل في احكام سيطرتها على الطرق الالتفافية الاسرائيلية في الوقت نفسه حرمان الفلسطينيين حقهم في حرية الحركة والتنقل داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة كما يكفله لهم القانون الدولي الانساني. وكان لقرية عزبة الطبيب الفلسطينية نصيبا مماثلا للقرى الفلسطينية الاخرى في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي شهدت مصادرة أراضيها في العام 1989 لشق الطريق الالتفافي الاسرائيلي رقم 55 ليقتطع أراضي القرية من منتصفها. وعقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أواخر شهر أيلول من العام 2000، شددت سلطات الاحتلال الاسرائيلي من سيطرتها على الشارع الالتفافي رقم 55 وبدأت بمنع المواطنين الفلسطينيين من اهالي قرية عزبة الطبيب والقرى الفلسطينية المجاورة من استخدام الطريق الالتفافي 55 بذريعة العنف ورمي الحجارة على المستوطنين الاسرائيليين الذين يستخدمون هذا الشارع للدخول الى اسرائيل وبالعكس.

اعتداءات اسرائيلية سابقة على أراضي وممتلكات قرية عزبة الطبيب

في الثالث من شهر كانون الثاني من العام 2007، أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي أمراً عسكرياً يحمل رقم 531 وخارطة رقم (927/2) ويقضي بوجود مخطط لشق شارع استيطاني اسرائيلي جديد يصل إلى مستوطنة ألفيه مناشيه ويمر عبر المنطقة العمرانية التابعة لقرية عزبة الطبيب. كما تسلم أهالي قرية عزبة الطبيب بالإضافة الى الامر العسكري الاسرائيلي، كتابا رسميا من

"الإدارة المدنية الاسرائيلية" في مستوطنة كيدوميم يشير إلى أن المنازل القائمة في القرية هي غير قانونية وانه يمكن لسكانها الانتقال إلى قرية عزون المجاورة. كما يشير الكتاب أيضا الى رفض الادارة المدنية الاسرائيلية اصدار مخطط هيكلي للقرية بذريعة أن "المنطقة العمرانية التابعة للقرية هي غير قانونية وكانت قد اقيمت بشكل غير قانوني ومخالف للقوانين والأنظمة الإسرائيلية". والجدير بالذكر أن أهالي قرية عزبة الطبيب كانوا قد تقدموا في بداية التسعينات بطلب الحصول على مخطط هيكلي للقرية وذلك في محاولة منهم لحماية منازلهم من خطر الهدم الذي كاد أن يطال بهم في منتصف ثمانينات القرن الماضي ، الا أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي ردت بالرفض بذريعة عدم اكتمال الأوراق المطلوبة، وأن "المقترح المخطط غير مهني". وتجدر الاشارة الا أنه لا يجرؤ أهالي قرية عزبة الطبيب اليوم على ترميم منازلهم أو توسيعها بسبب الاجراءات الاسرائيلية ضدهم والتي تهددهم بالهدم.

في الثاني من شهر شباط من العام 2008 أخطرت الادارة المدنية الاسرائيلية أربعة عائلات فلسطينية في قرية عزبة الطبيب أوامر بوقف العمل والبناء لمنازلها ومنشأتها في القرية وذلك بذريعة البناء الغير مرخص لوقوع المنازل في المنطقة المصنفة "ج" والتي بحسب اتفاقية اوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995. وتعود المنازل المخطرة بالهدم لكل من حربة شعور ومصطفى حسن طبيب وموسى عدنان طبيب وراضي يوسف طبيب. يذكر أن أصحاب المنازل المخطرة بالهدم شرعوا باستكمال إجراءات الترخيص اللازمة لمنشاتهم إلا أنها قوبلت بالرفض القاطع من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية, وبالتالي بقيت منازلهم يهددها الخطر.

في الرابع عشر من شهر آذار من العام 2008 قامت الجرافات الاسرائيلية التابعة للإدارة المدنية الاسرائيلية بهدم بركس زراعي مساحته 100م^2 تعود ملكيته للمواطنة حربة تيايهة.

في شهر أيار من العام 2011 سلم جيش الاحتلال الإسرائيلي المجلس القروي في عزبة الطبيب إخطاراً يتضمن تمديد سريان مفعول الامر العسكري الاسرائيلي رقم (T/05/10) والذي يقضي بوضع اليد على 1 دونم من أراضي القرية وذلك بهدف إقامة سياج عازل بطول 400م يحيط بالقرية من الجهة الشمالية والمحاذية للطريق الالتفافي رقم 55 . وتتذرع سلطات الاحتلال بأن مصادرة الاراضي في قرية عزبة الطبيب يأتي بهدف حماية الشارع الالتفافي الاسرائيلي رقم 55 من عمليات القاء الحجارة على سيارات المستوطنين التي تستخدم هذا الشارع للدخول الى اسرائيل والعودة الى المستوطنات الاسرائيلية داخل أراضي الضفة الغربية. كما انه وفي نفس اليوم من تسلم أهالي قرية عزبة الطبيب امر المصادرة، قامت الادارة المدنية الاسرائيلية بتسليم المواطن زيدان ياسر الطبيب إخطاراً بوقف البناء لمنزله بذريعة البناء الغير مرخص لوقوع المنزل في المنطقة المصنفة "ج" التي تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة, أمنيا واداريا، بحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995.

في يوم الثاني من شهر أيار من العام 2012، أقدمت جرافات الاحتلال الإسرائيلي برفقة قوة من جيش الاحتلال الاسرائيلي على تدمير منزل قيد الإنشاء تعود ملكيته للمواطن زيدان ياسر محمد طبيب بذريعة البناء الغير مرخص لوقوع المنزل في المنطقة المصنفة "ج" والتي تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة, أمنيا واداريا بحسب اتفاقية أوسلو الثانية للعام 1995. واتت عملية الهدم بعد اقل من ستة شهور من إخطار المنزل بوقف البناء والعمل، حيث شرع مالك المنزل بالعمل على إجراءات الترخيص لدى الادارة المدنية الاسرائيلية إلا أن ذلك لم يحمه من خطر الهدم الذي طال منزله بسبب مماطلة سلطات الاحتلال الاسرائيلي وتعنتها باستصدار الترخيص اللازم للمواطن طبيب والتي كان المقصود منها تعقيد عملية الترخيص، لينتهي المطاف بهدم المنزل بالكامل.

في يوم السابع والعشرين من شهر آب من العام 2012 أخطرت الادارة المدنية الاسرائيلية مجلس قروي عزبة الطبيب أمرا عسكريا تحت عنوان "إعطاء فرصة إضافية للاعتراض على أمر هدم" ويحمل رقم (308610) والصادر في عام 2005، و الذي بموجبه سيتم هدم مجلس الخدمات التابع للقرية وذلك بذريعة البناء الغير مرخص لوقوع مجلس الخدمات في المنطقة المصنفة "ج". وتم انشاء مجلس الخدمات في العام 2004 بمساحة 280م^2 وهو عبارة عن طابقين ومدرسة القرية التي يدرس بها ما يقارب ال 60 طالباً ويشمل أيضاً العيادة الصحية التابعة لوزارة الصحة. وتجدر الإشارة إلى أن الادارة المدنية الاسرائيلية سبق واخطرت مجلس الخدمات بوقف البناء والعمل مرتين في الأعوام 2006 و2007 على التوالي الا ان المجلس القروي التابع لقرية عزبة الطبيب تمكن من استصدار قرار احترازي من المحكمة العليا الإسرائيلية بوقف الهدم لمجلس خدمات القرية. وبالرغم من قرار المحكمة، الا أن الادارة المدنية الاسرائيلي تصر على المضي قدما في هدم مجلس الخدمات.

الحواجز العسكرية الاسرائيلية

عقب بناء جدار العزل العنصري على أراضي قرية عزبة الطبيب وقبيل صدور الامر العسكري الاسرائيلي الذي اقر تعديل على مسار الجدار لصالح قرية عزبة الطبيب وقرى النبي الياس وجيوس المجاورتين، شدد جيش الاحتلال الاسرائيلي الخناق على أهالي القرية في محاولة منهم لتهجير المواطنين من القرية وجعل امور الحياة عليهم أصعب، حيث في بعض الحالات، منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي استصدار تصاريح للدخول الى الاراضي المعزولة غرب الجدار الا لعدد قليل من أهالي هذه القرية، فقط الذين قادرين على اثبات ملكيتهم للأراضي لدى الدوائر الإسرائيلية المعتمدة (كالإدارة المدنية الإسرائيلية). ويتم عادة إصدار التصاريح لأصحاب الأراضي (عادة كبار السن منهم) التي تندرج أسماؤهم في صكوك الملكية العقارية. والجدير بالذكر أن الإدارة المدنية الإسرائيلية كانت تصدر التصاريح من موسم إلى آخر، الأمر الذي صعب على أصحاب الأراضي فلاحة أراضيهم الزراعية بأنفسهم خصوصا وأن هذه التصاريح لا تشمل الأيدي العاملة أو المعدات اللازمة و الكاملة لفلاحة الأرض.

الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في البلدة

المشاريع المنفذة

قام مجلس بلدي عزون بتنفيذ عدة مشاريع خلال الستة سنوات الماضية (مجلس بلدي عزون، 2012) (انظر الجدول رقم17).

جدول 17: المشاريع التي نفذتها البلدة خلال خمسة سنوات الماضية

اسم المشروع	النوع	السنة	الجهة الممولة
مشروع بناء الدور الأول لمدرسة الشهيد ياسر عرفات	تعليمي	2011	USAID
مشروع بناء خزان مياه وشبكة مياه	بنية تحتية	2010	سلطة المياه
مشروع إعادة تأهيل البئر الشمالي	مياه	2010	سلطة المياه
مشروع تعبيد وإعادة تأهيل طريق عزون	بنية تحتية	2009	وزارة المالية
مشروع إنارة طريق عزون كفر ثلث	بنية تحتية	2010	صندوق أبو ظبي للتنمية
مشروع إعادة تأهيل وتطوير منتزه عزون	خدماتي	2011	مجلس بلدي عزون
مشروع رفع القدرة الكهربائية للبئر الشمالي	بنية تحتية	2011	مجلس بلدي عزون
مشروع بناء مخازن تجارية	خدماتي	2011	صندوق تطوير وإقراض البلديات
مشروع تعبيد مدخل التجمع وتجميله	بنية تحتية	2011	KFW
مشروع بناء خزان مياه	مياه	2009	USAID, ANERA
مشروع تجديد شبكة المياه العامة	بنية تحتية	2009	USAID, ANERA
مشروع تأهيل طرق زراعية	بنية تحتية	2007	الإغاثة الزراعية
مشروع بناء وتشطيب مجمع الخدمات	خدماتي	2008	وزارة المالية
مشروع ربط الكهرباء مع بلدة عزون	بنية تحتية	2008	وزارة المالية
مشروع شراء أرض للمدرسة	تعليمي	2011	وزارة المالية
مشروع بناء قاعة وروضة وتجهيزهم	تعليمي	2012	وزارة المالية

المصدر: مجلس بلدي عزون، 2012.

المشاريع المقترحة

تتطلع البلدة، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في البلدة وسكانه، إلى تنفيذ عدة مشاريع خلال الأعوام القادمة، حيث تم تطوير أفكار هذه المشاريع خلال ورشة عمل التقييم السريع بالمشاركة التي تم عقدها في بلدة عزون والتي قام بتنفيذها معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج). وفيما يلي هذه المشاريع، مرتبة حسب الأولوية من وجهة نظر المشاركين في الورشة:

1. الحاجة إلى عمل مشروع إعادة ترميم وتأهيل مبنى جمعية البر والصلاح الخيرية من الداخل والخارج وتزويدها بمظلة.
2. الحاجة إلى مشاريع وأنشطة وبرامج لتطوير الحركة النسوية والنهوض بها كمشاريع التسويق والتصنيع الغذائي وغيرها.
3. الحاجة إلى تطوير المنتزه وتزويده بالألعاب الترويحية والترفيهية للأطفال.
4. الحاجة إلى مشروع شق طرق زراعية بطول 13 كم تقريبا، واستصلاح 350 دونم من الأراضي الزراعية، وحفر 50 بئر زراعي وذلك كمشروع متكامل من أجل استغلال هذه الأراضي والحفاظ عليها.
5. الحاجة إلى مشروع شق وتعبيد طرق داخلية بطول 5 كم تقريبا.
6. الحاجة إلى مشروع انشاء جدار استنادي على طول الوادي العابر من أراضي البلدة بطول 5 كم تقريبا.
7. الحاجة إلى مشروع تأهيل البئر الارتوازي الجنوبي ليتم استغلاله بشكل كامل.
8. الحاجة إلى مشروع انشاء شبكة صرف صحي بطول 9 كم تقريبا وتزويدها بمحطة تنقية.
9. الحاجة إلى مشروع بناء مركز لخدمات الجمهور.
10. الحاجة إلى مشروع انشاء مبنى وتطوير مركز الدفاع المدني الحالي.
11. الحاجة إلى مشروع توسيع عيادة عزون الصحية.
12. الحاجة إلى مشروع ترميم وتجهيز ملاعب مدرسة عزون الثانوية.
13. الحاجة إلى مشروع انشاء مدرسة جديدة للإناث.
14. الحاجة إلى مشروع توفير باص طلاب.
15. الحاجة إلى مشروع إنشاء مبنى لمدرسة عزبة الطبيب الأساسية المختلطة.
16. الحاجة إلى إنشاء صالة رياضية تتضمن ملاعب متداخلة حيث تتوفر قطعة الأرض المعدة لذلك.
17. الحاجة إلى اعادة تأهيل 170 دونم من البيوت البلاستيكية، وتوصيل شبكات ري بطول 100 دونم تقريبا.
18. الحاجة إلى استكمال شبكة المياه العامة وتغيير الأنابيب البلاستيكية بأخرى معدنية وذلك بطول 2 كم تقريبا.
19. الحاجة إلى تمديد شبكات ري زراعية وتزويد المزارعين بتنكات بلاستيكية سعة 5 كوب.
20. الحاجة إلى مشروع تركيب خلايا شمسية في المناطق النائية.
21. الحاجة إلى مشروع انشاء مصنع كمبوست نموذجي لا نتاح الأسمدة العضوية.
22. الحاجة إلى مشاريع تنموية صغيره كإنشاء حدائق منزلية، ومزارع أغنام أو دواجن جماعية لتشغيل الأيدي العاملة وغيرها.
23. الحاجة إلى مشروع انشاء مصنع ألبان ومزرعة أبقار خاصة به.
24. الحاجة إلى مشروع توسيع المخطط الهيكلي للبلدة.

الأولويات والاحتياجات التطويرية للبلدة

تعاني البلدة من نقص كبير في البنية التحتية والخدماتية. ويبين الجدول رقم 18، الأولويات والاحتياجات التطويرية من وجهة نظر المجلس البلدي.

جدول 18: الأولويات والاحتياجات التطويرية في البلدة

الرقم	القطاع	بحاجة ماسة	بحاجة	ليست أولوية	ملاحظات
احتياجات البنية التحتية					
1	شق، أو تعبيد طرق	*			^35.8 كم
2	إصلاح/ ترميم شبكة المياه الموجودة	*			4 كم
3	توسيع شبكة المياه القديمة لتغطية مناطق جديدة	*			4.4 كم
4	تركيب شبكة مياه جديدة	*			1.4 كم
5	ترميم/ إعادة تأهيل ينابيع أو آبار جوفية	*			بئر آل عدوان الجنوبي
6	بناء خزان مياه	*			250 متر مكعب
7	تركيب شبكة صرف صحي	*			32 كم
8	تركيب شبكة كهرباء جديدة	*			10 كم
9	حاويات لجمع النفايات الصلبة	*			100 حاوية
10	سيارات لجمع النفايات الصلبة			*	
11	مكب صحي للنفايات الصلبة			*	
الاحتياجات الصحية					
1	بناء مراكز/ عيادات صحية جديدة	*			مركز صحي
2	إعادة تأهيل/ ترميم مراكز/ عيادات صحية موجودة	*			مركز صحي
3	شراء تجهيزات طبية للمراكز أو العيادات الموجودة	*			
الاحتياجات التعليمية					
1	بناء مدارس جديدة	*			مدرستين أساسيتين للذكور، مدرسة للإناث، مدرسة أساسية مختلطة
2	إعادة تأهيل مدارس موجودة	*			- المدرسة الثانوية للذكور والاعدادية للإناث في عزون - مدرسة عسلة المختلطة
3	تجهيزات تعليمية	*			مختبرات علمية ومختبرات حاسوب
الاحتياجات الزراعية					
1	استصلاح أراض زراعية	*			375 دونم
2	إنشاء آبار جمع مياه	*			70 بئر
3	بناء حظائر/ بركسات مواشي	*			25 بركس
4	خدمات بيطرية	*			
5	أعلاف وتبن للماشية	*			450 طن سنويا
6	إنشاء بيوت بلاستيكية	*			100 دونم و10 بيوت بلاستيكية
7	إعادة تأهيل بيوت بلاستيكية	*			50 دونم و4 بيوت بلاستيكية
8	بذور فلحه	*			
9	نباتات ومواد زراعية	*			

المصدر: مجلس بلدي عزون، 2012.

^18.3 كم طرق رئيسية، 9.5 كم طرق داخلية، 8 كم طرق زراعية.

المراجع

- *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.*
- *مجلس بلدي عزون، 2012.*
- *معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2013)، وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد: تحليل استخدامات الأراضي لسنة 2012 – بدقة عالية نصف متر. بيت لحم- فلسطين.*
- *معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2013)، قاعدة بيانات قسم أبحاث المياه والبيئة. بيت لحم، فلسطين*
- *معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) (2013)، قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، بيت لحم - فلسطين.*
- *وزارة التربية والتعليم العالي (2012)، بيانات مديرية التربية والتعليم - محافظة قلقيلية، قاعدة بيانات المدارس (2011-2012). قلقيلية- فلسطين.*
- *وزارة الزراعة الفلسطينية (MOA) (2010)، بيانات مديرية زراعة محافظة قلقيلية (2009-2010). قلقيلية- فلسطين.*